


الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

صان : الحفيس ١٨ ذو الحجة سنة ١٣٨٠ هـ — الموافق ١ حزيران سنة ١٩٦١ م العدد ١٥٥٢

الفهرس

صفحة

٦٦٧

٦٦٨

٦٦٩

نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٦١ « نظام بلدية رام الله »
 « (٢٩) » « نظام رسوم المحاكم المعدل »
 أمداف رقم (١٨) و (١٩) لسنة ١٩٦١

الطبعة الوطنية وسكرتها - صان

٦٦٦

نموذج السيرة الذاتية للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور ،
 وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٥/٢١ ،
 تصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المعدل الموقت الآتي وأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت
 وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون العفو العام المعدل الموقت

رقم (١٨) لسنة ١٩٦١

- المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون العفو العام المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الأصلي .
- المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي بحذف عبارة (من تاريخ ١٩٦٠/١/١٦) التي وردت فيها .
- المادة ٣ - تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي على الوجه التالي :
- أ - بحذف البندين (١ و ٢) من الفقرة (٥) منها وإعادة ترقيم البنود اللاحقة بحيث تصبح على التوالي (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦) .
- ب - يشطب ما ورد في البند (٤) من الفقرة (٥) منها والاستعاضة عنه بالعبارة التالية :
- ٤ - الجنيح والمخالفات التي حكمت بها محكمة أمانة العاصمة ومحكمة بلدية الزرقاء بالفراصة .
- المادة ٤ - تعدل المادة (٤) من القانون الأصلي بحذف الفقرة (ج) منها .
- المادة ٥ - تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي على الوجه التالي :
- أ - بحذف الفقرة (أ) منها وإعادة ترقيم الفقرات اللاحقة بحيث تصبح على التوالي (أ ، ب ، ج ، د ، هـ) .
- ب - يشطب ما ورد في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :
- « تعفى الجرائم أو العقوبة المفروضة في جميع الجرائم الجنحية والمخالفات » .
- ج - بتعديل الفقرة (ج) منها بشطب كلمة (ثلثي) التي وردت فيها والاستعاضة عنها بكلمة (ثلث) .
- د - بإضافة الفقرة الجديدة التالية إليها :
- د - تخفيض عقوبة الأعدام المفروضة أو التي ستفرض في القضايا التي تناولها أحكام هذا القانون إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .
- المادة ٦ - تضاف بند المادة (٦) من القانون الأصلي مباشرة المادة الجديدة التالية برقم (٧) ويصاد ترقيم المادتين اللاحقتين بحيث تصبحان (٨ و ٩ بدل ٧ و ٨) :
- المادة ٧ - يراض عند تطبيق أحكام هذا القانون على الذين شملتهم أحكام قوانين العفو السابقة عدم استفادتهم بتخفيض عقوباتهم من حيث المجموع أكثر من التخفيض المسموح به بمقتضى هذا القانون .

١٩٦١/٥/٢١

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء

يحيى التلوي

وزير المدلية

محمد علي الجبري

هكذا من أشعل

نظام بلدية رام الله

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٥/٧ .

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٦١

نظام بلدية رام الله

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام بلدية رام الله لسنة ١٩٦١) ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للألفاظ والمبارت التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

تعني لفظة « بافظة » كل اعلان يعرض على مسكن شخص أو مكتبه أو محل عمله ويتضمن اسم ذلك الشخص فقط أو نوع عمله أو مهنته أو حرفته التي يتعاملها في ذلك المقار وبيان الغاية الأخرى التي يستعمل المقار من أجلها واسم ذلك الشخص مع أي بيان أو اعلان كهذا وتشمل أية إشارة أو كتابة تنقش أو اعلانات تكتب أو تنقش أو تعلق على الجدران الخارجية لأي عقار مشيرة إلى نوع العمل أو الحركة أو المهنة التي تمارس في ذلك العقار .

وتعني لفظة « اعلان » كل اعلان أو صورة أو نقش أو رسم أو تصميم أو صورة شمسية تعرض في أي مكان من الأماكن العامة على ورقة أو ورق مقوى أو خشب أو زجاج أو معدن أو غير ذلك كما تعني النسخة المأخوذة من أي اعلان وتشمل هذه اللفظة كل اعلان يثار بالكهرباء أو بأية طريقة أخرى وكل شريط سينمائي يعرض في مكان عام خلاف الملاهي العمومية المرخصة حسب الأصول غير أنها لا تشمل البافظتات أو الأرمات .

وتعني عبارة « انشاء الشارع » تخطيط الشارع وفتح وبناء جدرانته وحفر أرض الشارع وتعبئة الجود الموجودة فيه وتسوية سطحه ورصفه وتعميده وحفر الخنادق فيه لتصريف مياهه السطحية وتشمل أيضاً الأشغال اللازمة لجعل الشارع متساوياً مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحدار والمستوى وانشاء و/أو تغيير الجدران الواقية وجدران الحدود والقيام بأية أشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضرورية لانشاء الشارع كما تشمل أي توسيع يجري في جانبي الشارع بغض النظر عن مساحة التوسيع سواء تمت هذه الاعمال على مرحلة واحدة أو أكثر .

وتعني لفظة « بناء » كل بناء مبنية من الحجارة أو الاسمنت (الباطون) أو اللين أو الحديد أو الخشب أو الصفيح (التلك) أو أية مادة أخرى وتشمل أيضاً أساس أية بناء كهذه أو أي حائط من حيطانها أو سقفها أو مدخنة أو دواق أو شرفة أو رفوف (فريش) أو صنف تابع لها وكل قسم منها أو شيء ملحق بها وكل حائط أو سياج أو باب أو غيره من هذه الأشياء أو أي شيء آخر يحيط بأرض أو قائم على حدود أرض أو فناء أو يقصد به أن يحيط بتلك الأرض والفناء أو أن يحدده .

وتشمل لفظة « حيوان » الطيور .

وتعني لفظة « رصيف » المساحة الكائنة بين حد الشارع وحد طريق السيارات من الجهة نفسها ، بما في ذلك حجارة الشك والفناء الكائنة بين تلك المساحة وحد طريق العربات والجدران الواقية أو جدران الحدود .

وتعني عبارة « رئيس البلدية » رئيس بلدية رام الله أو الشخص الذي يملك صلاحية القيام بمهام منصبه في الوقت المبحوث عنه .

وتعني لفظة « ساحة » أية مساحة من الأرض تقع ضمن حدود منطقة بلدية رام الله أو منطقة تنظيم المدينة احتفظ بها ساحة بموجب مشروع تنظيم معمول به الآن أو سيوضع موضع العمل فيما بعد .

وتعني لفظة « ساكن » الساكن في البناية بالفعل أو الذي يشغلها وتشمل المتاجر والمتاجر الفرعي .

وتعني عبارة « شارع عام » كل طريق أو زقاق أو ساحة أو عمر أو جسر مدرج نافذ كان أو غير نافذ يملك الجمهور حق السير فيه ، وتعتبر جميع الأبنية والمصارف والخنادق الواقعة على جانبي أي شارع كهذا جزءاً من ذلك الشارع .

وتعني عبارة « عربنة نقل » أية عربنة يد أو عجلة أو أية وسيلة أخرى من وسائل النقل التي تدار باليد أو تجرها الحيوانات والتي تدار بالقوة الميكانيكية وتشتمل في نقل السلع .

وتعني عبارة « طريق السيارات » ذلك القسم من الشارع المخصص لسي المركبات .

وتعني عبارة « مأمور الصحة » أي طبيب صحة أو مفتش صحة أو مراقب شؤون الصحة أو مهندس البلدية أو أي موظف آخر عينه المجلس للتفتيش أو مراقبة الشؤون الصحية في المدينة .

وتعني لفظة « مالك » الشخص الذي يتصرف بأي عقار أو يشرف عليه أو يتقاضى بدل ايجاره أو ريمه في أحوال يعتبر معها المالك المعروف لذلك المقار أو وكيل المالك سواء أكان هو المتصرف بذلك المقار أو كان المقار مسجلاً باسمه أم لم يكن .

وتعني لفظة « المجلس » أو « البلدية » وعبارة « المجلس البلدي » مجلس بلدية رام الله أو لجنة البلدية أو الهيئة التي تحمل محله حسب قانون البلديات .

وتعني عبارة « معتمد المجلس » أي موظف من موظفي المجلس البلدي أنيط به القيام بعمل تنفيذاً لأحكام هذا النظام .

وتعني عبارة « مفتش اللحوم » الشخص الذي يعينه المجلس البلدي للتفتيش على الذبائح واللحوم .

وتعني لفظة « المهندس » المهندس البلدي لبلدية رام الله .

وتعني عبارة « منطقة البلدية » منطقة بلدية رام الله المحددة في قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتشمل أي تعديل طرأ عليها بموجب القانون .

هكذا من الأصول

الفصل الأول

انشاء الشوارع

المادة ٣ - يعتبر المجلس البلدي مسؤولاً عن انشاء الشوارع العامة وصيانتها وتنظيمها ضمن حدود منطقة البلدية ومنطقة التنظيم وفقاً لأي مشروع هيكلي أو تنظيمي نافذ المعمول.

المادة ٤ - ١ - يعتبر المالكون الواقعة املاكهم ضمن منطقة البلدية ومنطقة التنظيم مكلفين بدفع نسبة مئوية من نفقات انشاء الشوارع الملاصقة لاملاكهم.

ب- مع مراعاة أحكام المادة (١١) من هذا النظام يحق للمجلس البلدي أن يعين نسبة اشتراك المالكين في النفقات المنوه عنها في الفقرة (أ) أعلاه إلى الحد الذي يراه مناسباً. وتقسم هذه النفقات بين المالكين نسبة طول وانحاء املاكهم الملاصقة للشارع العام.

المادة ٥ - ١ - يدفع المالكون إلى صندوق البلدية النسبة المئوية من نفقات الانشاء التي يقرها المجلس تحصيلها منهم بمقتضى هذا النظام.

ب- يحق للمجلس أن يستوفي سلفاً من المالكين نسبة لا تزيد على ٥٠٪ من النسبة المئوية من النفقات التي يقرر تكليفهم بدفعها وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة للعمل المنوي اجراؤه وان يستوفي بقية النسبة المقررة من المالكين بعد إتمام ذلك العمل.

المادة ٦ - إذا لم يتم المجلس بالعمل المشار إليه في الفقرة (ب) من المادة (٥) أعلاه خلال سنة من تاريخ الدفع فيقرّب عليه إعادة ما يكون قد حصله من المالكين.

المادة ٧ - ١ - يعتبر مخالفاً لهذا النظام كل من :

أ - بنى أو أنشأ أو أقام أو أبقى حائطاً أو سياجاً أو عموداً أو أي عائق آخر في أي شارع أو في أي قسم منه أو

ب- فضلى أو أغلق مجرى مكشوقاً أو مصرفاً أو قناة واقعة على جانب أي شارع عام ، أو

ج- وضع صندوقاً أو طرداً (بالة) أو بضائع أو أية مواد أخرى في أي شارع أو تسبب في وضعها فيه بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف أو تؤخرهم عن القيام به ، أو تعطل أو تعيق حركة السير في الشارع وفقاً لطول ما هو ضروري بالقدر المعقول لتحميل ذلك الصندوق أو البضائع أو المواد أو انزالها أو نقلها .

٢ - إذا ظهر في أية حالة من الأحوال أن صندوقاً أو طرداً (بالة) أو بضائع أو أية مواد أخرى قد نقلت من بناء أو أرض ووضعت في شارع عام خلافاً لهذه المادة يعتبر مشغل تلك البناء أو الأرض أنه هو الذي ارتكب المخالفة إلى أن يقيم الدليل على خلاف ذلك .

٣ - ليس في هذه المادة ما يمنع المجلس من أن يسمح خطياً بأقامة انشاءات مؤقتة في أي شارع ابان الاعياد والاحتفالات العامة على أن يزيل النشء هذه الانشاءات في خلال ثلاثة أيام من انتهاء الأعياد أو الاحتفالات.

المادة ٨ - ١ - لا يجوز لأي شخص أن يضع أية مادة من مواد البناء في أي شارع عام أو أن يجفر حفرة أو اخدوداً فيه ، إلا بعد الحصول على تصريح خطي بذلك من رئيس البلدية وينبغي أن يتضمن ذلك التصريح الشروط الواجب مراعاتها في وضع تلك المواد أو حفر تلك الحفرة أو الأخدود مع بيان المساحة التي يراد اشغالها ومدة العمل بالتصريح .

٢ - إذا صدر مثل هذا التصريح إلى شخص ما وجب عليه أن يقيم سياجاً واقياً حول المواد أو الحفر أو الأخدود على نفقته الخاصة وأن يبقى ذلك السياج قائماً إلى أن ترفع تلك المواد من الشارع أو تطمر الحفرة أو الأخدود أو يؤمن الناس بما ينشأ عن ذلك من الخطر على وجه يرضى به المجلس أو المأمور المفوض منه . ويتروّب على ذلك الشخص أيضاً أن يضع حول ما ذكر نوراً كافياً خلال الليل بصورة ترضي المجلس أو المأمور المفوض منه .

المادة ٩ - إذا كان من رأي المجلس أن بناء أو بئراً أو حفرة أو أي مكان آخر في حالة خطرة على الجمهور بسبب عدم ترميمه الترميم الكافي أو لوجود نقص في صيانتها أو تسيبها أو لأي سبب آخر يرسل المجلس إخطاراً تحريراً إلى مالكه يكلفه فيه بوقايته أو إقامة سياج حوله في الحال على وجه يزيل الخطر الناشئ عنه ويتروّب على المالك القيام بمقتضيات الإخطار ضمن المدة التي يحددها المجلس .

المادة ١٠ - إذا لحق بشارع من الشوارع العامة أو بأي قسم منه ضرر طارئ غير مقصود بسبب حفريات أجريت في أرض متاخمة له أو كنتيجة لتلك الحفريات يجوز للمجلس أن يصلح ذلك الضرر وأن يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي يتكبدتها في ذلك السبيل من مالك الأرض التي أجريت فيها الحفريات .

المادة ١١ - الأرضة - إذا وجد المجلس أن أي رصيف أو قسم من رصيف يؤلف قسماً من شارع لم يحيط بحجارة الشك (الجه) أو لم يصف أو تحفر أقبية ومصارف فيه بالشكل الذي يرضى المجلس عنه ، فيجوز للمجلس أن يرسل إخطاراً كتابياً إلى مالكي العقارات أو الأراضي الواقعة على ذلك الرصيف أو القسم منه أو إلى مالكي العقارات أو الأراضي الملاصقة له يكلفهم بإحاطته بحجارة الشك (الجه) وتسويته ورصفه وحفر أقبية ومصارف فيه خلال المدة التي تعين في الإخطار وبالصورة والمواد التي يبينها المجلس .

المادة ١٢ - إذا لم يشرع المالك في العمل خلال المدة المعينة في الإخطار أو إذا شرع فيه ثم توقف عنه مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوماً يجوز للمجلس أن يتم العمل بنفسه إذا استصوب ذلك وبكلف المالك بدفع المصاريف التي انفقها .

المادة ١٣ - يدفع المالكون كامل نفقات انشاء الرصيف حسب امتداد املاكهم على طول الرصيف فإذا تخلّفوا عن دفعها تستوفي منهم بالطريقة التي تستوفي بها الضرائب والموائد المستحقة للمجلس .

المادة ١٤ - يكون عرض طريق السيارات في كل شارع بالقدر الذي يبيته المجلس .

المادة ١٥ - إذا رغب شخص في انشاء رصيف أو قسم من رصيف ملاصق للملكه ضمن منطقة البلدية أو منطقة التنظيم ينبغي عليه أن يقدم طلباً تحريراً بذلك إلى المجلس لإصدار رخصة له وتشمل الرخصة إذا منحت على تعليمات المجلس فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي انشاء الرصيف أو القسم من الرصيف بمقتضاها والمواد التي ينبغي استعمالها في انشاءه .

المادة ١٦ - يستوفي المجلس البلدي مبلغ عشرة فلسات عن كل متر مربع من الرصيف المنوي عمله (على أن لا يقل الرسم عن دينار) لإصدار الرخصة المشار إليها في المادة (١٥) من هذا النظام .

المادة ١٧ - يجوز للمجلس أن يسمي أو يعيد تسمية أي شارع من الشوارع الواقعة ضمن منطقة البلدية ويجوز له أو لمتمدده أن يضع لوحات باسم ذلك الشارع على الجهة الخارجية من أي ملك مجاور له أو على أي قسم خارجي منه بالصورة التي يستصوبها .

المادة ١٨ - يحق للمجلس أن يزيل أية لوحة من لوحات أسماء الشوارع وضعت دون إذن منه .

الفصل الثاني

انشاء الابنية

المادة ١٩ - يقتضي على كل شخص يرغب في انشاء بناية جديدة او في اصلاح او ترميم او ترميم بناية او اجراء اي تغيير في بناية قائمة او حفر بئر او اقامة سور او عمل جورة مرصاض ضمن منطقة بلدية رام الله او منطقة التنظيم ان يقدم طلباً الى لجنة التنظيم المحلية لمنحه رخصة بذلك وان يرفق طلبه بتصميم يبين نوع الانشاءات المنوي اجراؤها على ان يقدم الطلب كتابه على النموذج الذي يعين مهندس البلدية صيته وان يحمل توقيع صاحب البناء او من ينوب عنه.

المادة ٢٠ - يستوفي المجلس الرسوم المقررة ادناه من الطالب لدى اصداره الرخصة.

البند الاول - القسم الاول - الابنية الجديدة :

أ - ابنية المؤسسات الدينية أو الخيرية أو التعليمية المستعملة بصورة كلية للاغراض الدينية أو الخيرية أو التعليمية، والحمامات العامة، وأماكن الترفيه العامة والنزل والأبنية العامة (خلاف حال السكن) والمتاحف ودور عرض الآثار الفنية العامة وأبنية الرياضة البدنية والأندية ودور السكن المبنية في مشاريع الاسكان المخصصة للعمال التي لا يتجاوز حجمها ٣٠٠ مكعب، ١٠ فلسات للمتر المكعب.

البند الاول :

ب - ابنية الزراعة، وحظائر الأبقار والاصطبلات والمخازن المستعملة في الشؤون الزراعية، ١٠ فلسات للمتر المكعب.

البند الثاني : ابنية المستعملة أو المنشأة لسكن الانسان خلاف ابنية السكن المبنية في مشاريع الاسكان المخصصة للعمال التي لا يتجاوز حجمها ٣٠٠ مكعب، ٢٠ فلساً للمتر المكعب.

البند الثالث : ابنية الصناعة والمستودعات (الغابرة) والمعامل والمصانع (الورشات) بما في ذلك صهاريج وأحواض خزن الزيوت، ٣٠ فلساً للمتر المكعب.

البند الرابع : حوانيت ودكاكين البيع بالجملة والمفرق والمقاهي والمطاعم والاسواق المسقوفة والمكاتب والكرجات خلاف الكراجات المستعملة كجزء من دور السكن، ٤٠ فلساً للمتر المكعب.

البند الخامس : الفنادق والمسارح ودور السينما وقاعات الموسيقى وأماكن اللهو ما عدا الأندية ٦٠ فلساً للمتر المكعب.

القسم الثاني - الانشاءات الاخرى :

البند الاول : انشاء الميطان الداخلية في بناية موجودة، ٥٠ فلساً عن كل متر من طول الحائط.

البند الثاني : من احدثات أو توسيع فتحات في الميطان الداخلية أو الخارجية أو جدران البناء في بناية قائمة، ٢٥٠ فلساً عن كل قبة.

البند الثالث : أي انشاء أو اصلاح أو ترميم يؤثر على حائط فاصل أو حائط خارجي موجود أو أرضية طابق أو سقفه أو أساساته الموجودة، دينار أردني واحد.

البند الرابع : تركيب حمام أو مرصاض أو مجلى أو منفلة في بناية موجودة، ٥٠٠ فلس عن تركيب كل قطعة.

البند الخامس : انشاء حفرة للقاذورات أو حفرة الترشيع، دينار أردني واحد.

البند السادس : انشاء أسوار الحدود أو الأسيجة للصرات المستعملة للسكن أو للاغراض التجارية أو الصناعية، ١٠ فلسات عن كل متر من طول الجدران أو السياج.

البند السابع : انشاء صهريج أو خزان أو بئر ماء، ٥ فلسات عن كل متر مكعب من حجمه.

البند الثامن : حفر (فجر) بئر ارتوازي، دينار واحد.

البند التاسع : انشاء نوافذ بارزة وشرفات فوق الطريق العامة، ثلاثة دنانير عن كل متر مربع من الجزء الواقع فوق الطريق العامة.

البند العاشر : أي أعمال أو انشاءات أخرى لم يرد لها ذكر ويطلب اجراؤها الحصول على رخصة، دينار واحد.

البند الحادي عشر : رسم تجديد رخصة البناء الجديد بعد انقضاء مدتها التي هي ستة من تاريخ صدور رخصة، ثلاثة دنانير رسم مقطوع مع دفع الفرق بين رسم الرخصة القديم والرسم بموجب هذا النظام في حالة وجود فرق.

المادة ٢١ - تدفع الرسوم المقررة في هذا النظام الى صندوق المجلس البلدي قبل اصدار أية رخصة ويكون تاريخ صدور الرخصة التاريخ الذي يدفع فيه الرسم ويسري مفعول الرخصة لمدة ستة كاملة من تاريخ صدور رخصة فإذا لم يتم البناء خلال تلك المدة تجدد الرخصة في أي وقت يلي تلك المدة إذا لم يتعارض تجديدها مع نظام الابنية المعمول به في تاريخ طلب التجديد.

المادة ٢٢ - تستثنى المباني التي تشهتها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والبلدية وأماكن العبادة العامة من دفع أي رسم.

المادة ٢٣ - تستوفى عن الانشاءات التي تضاف الى الابنية الموجودة نفس الرسوم المعينة عن الابنية الجديدة.

المادة ٢٤ - يدفع صاحب البناء لدى تحويل بناية من صف الى آخر رسماً يعادل الفرق بين الرسمين المفروضين على الصنفين إذا كان الصنف الذي ينتمي إليه البناء يصبح بعد اتمام عملية تحويله أعلى من الصنف الآخر.

المادة ٢٥ - إذا كانت أقسام البنايات تستعمل لغايات مختلفة فيستوفى عن البناية بكاملها الرسم المقرر على أساس المنطقة التي يوجد فيها البناء من الناحية التنظيمية.

المادة ٢٦ - ١ - يترتب على طالب الرخصة لدى تقديم طلبه ان يدفع للبلدية تأميناً قدره عشرون في المئة من قيمة الرسم على ان لا يقل المبلغ عن (٢٥٠) فلساً فإذا استرد طالب الرخصة طلبه او رفضت اللجنة المحلية للابنية وتنظيم المدن منحه الرخصة او تخلف عن اخذ الرخصة خلال ستة اشهر من تاريخ تبليغه اشعاراً كتابياً بالموافقة على طلبه فيحتفظ المجلس بهذا التأمين ويقيم لحساب صندوق البلدية ولا يحق للطالب استرداده.

٢ - اذا صدرت الرخصة تحتفظ البلدية بالتأمين حتى يتم انشاء البناء ولا يرد التأمين الى طالب الرخصة الا بعد اصدار شهادة تثبت صلاحية البناء للسكن وتطبيق شروط الرخصة ويحق للطالب المطالبة باسترداد التأمين خلال ستة من تاريخ انتهاء العمل.

المادة ٢٧ - لا يجوز الشروع في عملية الانشاء قبل الحصول على الرخصة وينبغي ان يسير العمل وفقاً للشروط المدرجة في الرخصة والتصميمات المصدقة.

هكذا من الأشغال

المادة ٢٨ - يقتضي على صاحب البناء دون اجحاف بما قد يكون مترتباً عليه من التبعات بمقتضى اي تشريع او قانون معمول به :

أ - ان يتخذ كل ما يلزم من التدابير لوقاية افراد الناس والعمال الذين يشتغلون في الانشاء من المواد المتساقطة والاضرار التي تنجم مباشرة عن عملية الانشاء ويكون فضلاً عن ذلك مسؤولاً عن سلامة العمال الذين يشتغلون في الانشاء وعن كل ضرر يصيب اي فرد من افراد الناس او اي عامل من العمال اثناء سير العمل بسبب تخلفه عن اتخاذ التدابير المقتضاة كما ذكر آنفاً على ان يراعى في ذلك احكام اي تشريع او قانون معمول به في ذلك الشأن .

ب - ان لا يسمح بالتجاوز على اي طريق يتكوي من مواد البناء او غيرها من الاشياء عليها الا بعد الحصول على اذن كتابي من رئيس البلدية .

ج - ان يضع ما يطلبه المهندس من المصاييح او السقالات او الحواجز الخشبية لوقاية افراد الناس والعمال في المنطقة التي يجري الانشاء فيها او حولها بصورة واقية .

د - ان يكون مسؤولاً عن متانة البناء اثناء الانشاء .

هـ - ان لا يسمح باستعمال البناء للسكن اثناء الانشاء .

و - ان يزيل جميع الانقاض التي تبقى في المقار او حواء او في الارض المجاورة له بعد اتمام عمليات البناء او اثناء اي دور من ادوار الانشاء واذا تخلف عن ازالة هذه الانقاض خلال (٤٨) ساعة من استلامه اخطاراً بذلك من رئيس البلدية فيجوز لرئيس البلدية ان يزيل الانقاض وتستوفي البلدية نفقات ازالتهما من التأمين الذي دفعه صاحب البناء وفي حالة عدم ايفاء التأمين للنفقات يحصل الرصيد الباقي من صاحب البناء كما تحصل عوائد البلدية .

المادة ٢٩ - لا يجوز السكن في أي بناء إلا بعد الحصول على شهادة من اللجنة المحلية تثبت صلاحية للسكن ومطابقته لشروط الرخصة .

المادة ٣٠ - ١ - يتخذ المجلس البلدي التدابير لقيام المهندس أو أي شخص أو أشخاص آخرين من ذوي الكفاءة بالكشف من وقت إلى آخر على الابنية التي قد تكون في حالة خطرة ومن ثم يترتب على المهندس أو الشخص أو الأشخاص الذين اجروا الكشف ان يرفعوا تقريراً إلى المجلس يضمنونه رأيهم فيما إذا كانت الابنية سليمة من الخطر أم غير سليمة .

٢ - يترتب على مالك كل بناء ان يتخذ التدابير للمحافظة على بنايته في حالة تضمن سلامة الساكنين فيها والجمهور ويكون مسؤولاً عن حفظ المقار في حالة سليمة .

٣ - إذا ظهرت للمالك أية بناء أو للساكن فيها ان البناء في حالة خطرة وجب عليه ان يبلغ الامر في الحال الى المجلس وعندئذ يترتب على المجلس ان يكلف المهندس أو أي شخص أو أشخاص من ذوي الكفاءة بالكشف على تلك البناء .

المادة ٣١ - ١ - إذا اعتقد المجلس نتيجة التقرير الذي قدمه المهندس أو الشخص أو الأشخاص الذين اجروا الكشف ان بناء من الابنية في حالة خطرة يوجب على المجلس باتخاذ التدابير الفورية لتدعيم البناء يستدعي بدعائم من الخشب او اقامة سياج حولها أو بآية اجراءات ووسائل أخرى يراها المجلس ضرورية لوقاية الجمهور من الخطر ومن ثم يبلغ المالك والساكن اخطاراً كتابياً يكلف كلا منهما فيه بأن يقوم فوراً باتخاذ الاجراءات التي يبينها في الاخطار .

٢ - إذا تخلف المالك أو الساكن الذي بلغ الاخطار عن الشروع في اتخاذ الاجراءات التي كلف باتخاذها خلال خمسة أيام من تاريخ تبليغ ذلك الاخطار إليه أو إذا لم يعثر على المالك أو الساكن يقوم المجلس بنفسه باتخاذ التدابير العارضة التي يعتقد بضرورة اتخاذها لدفع الخطر اما بهدم البناء أو بترميمها أو بآية طريقة أخرى .

٣ - لدى القيام بأي عمل على وجه لا يتفق وتعليمات المجلس كما وردت في الاخطار يجوز للمجلس ان يسلخ الشخص الذي اوجب اجراء ذلك العمل أو المالك أو الساكن اخطاراً خطياً يكلفه فيه باتخاذ التدابير التي تبين في الاخطار .

فإذا لم يعمل بموجب الاخطار خلال المدة المفروضة فيه يجوز للمجلس ان يوعز للمهندس بأن يتخذ التدابير الضرورية لذلك .

المادة ٣٢ - إذا شهد المهندس بأن بناء من الابنية هي في حالة تجعلها تهدد سكانها أو الجمهور بخطر عاجل فيجوز لرئيس البلدية ان يصدر أمراً باغلاق تلك البناء في الحال فإذا لم يتخذ مالك البناء أو مشغلها في الحال التدابير التي طلب المهندس اتخاذها . اما لعلم المتور على المالك أو المشغل المذكورين أو لأي سبب آخر فيجوز لرئيس البلدية ان يوعز للمهندس باتخاذ التدابير الفورية التي يعتقد بضرورة اتخاذها لدفع الخطر اما بهدم البناء أو بترميمها أو بآية طريقة أخرى .

المادة ٣٣ - ان كافة النفقات التي يتكبدها المجلس في سبيل اتخاذ التدابير المشار اليها في المادتين ٣١ و ٣٢ من هذا النظام يدفعها المالك ويجوز للمجلس ان يحصل تلك النفقات منه كما يحصل عوائد وضرائب البلدية .

المادة ٣٤ - يجوز للمهندس أو لأي شخص مفوض خطياً من رئيس البلدية ان يدخل اية بناء بعد اعطاء اشعار مقبول بذلك للعمل على تنفيذ احكام هذا الفصل من النظام .

الفصل الثالث

الاوزان والمكاييل والمقاييس

المادة ٣٥ - يراقب المجلس البلدي جميع الاوزان والمكاييل والمقاييس المستعملة في الشؤون التجارية ضمن منطقة البلدية .

المادة ٣٦ - لا يجوز لأي شخص ان يستعمل وزناً او مكيالاً او مقياساً للاغراض التجارية ضمن منطقة البلدية ما لم يكن قد دفع رسماً عنه ودمج بخاتم المجلس البلدي .

المادة ٣٧ - يستوفي المجلس البلدي رسماً اولياً قدره خمسون فلساً عن كل وزن او عيار او مقياس يدمجه بخاتمه ويستوفي بعد ذلك رسماً سنوياً قدره مائة وخمسون فلساً عن كل مجموعة (او جزء منها) من الاوزان والمكاييل والمقاييس المصرح بها حسب القانون ودمجها بخاتمه الخاص .

المادة ٣٨ - كل من استعمل وزناً او مكيالاً او مقياساً لم يدمجه المجلس البلدي يعتبر انه ارتكب مخالفة لهذا النظام ويحق للمجلس البلدي مصادرة الاوزان والمكاييل والمقاييس التي يستعملها على هذه الصورة بالإضافة الى العقوبة التي تفرض عليه بموجب هذا النظام .

الفصل الرابع

الاسواق العامة

المادة ٣٩ - أ - تنشأ في مدينة رام الله اسواق بلدية لبيع الفواكه والخضار والبقول على اختلاف أنواعها في المواقع المخصصة والتي ستخصص لهذه الغاية من قبل المجلس .

ب - لا يجوز لأي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع بالجملة أو بالمفرق أية فاكهة أو خضار أو بقول طازجة أو مجففة ضمن منطقة بلدية رام الله إلا إذا سبق أن اشترت هذه المواد أو بيعت ضمن السوق العام واستوفيت منها الرسوم المقررة .

ج - لا يجوز لأي شخص غير مرخص عرض أو بيع هذه المواد خارج اسواق البلدية .

المادة ٤٠ - يستوفي المجلس البلدي عن الخضار والفواكه والبقول الطازجة أو المجففة المبيعة أو المعروضة للبيع بالجملة في الاسواق العامة رسماً مقداره ٤٪ من بدل المبيع .

المادة ٤١ - يستوفي المجلس البلدي عن المواد التالية لدى بيعها أو عرضها للبيع بالمفرق في الاسواق العامة والرسوم المدونة أدناه:

سحارة كبيرة	أو كيس صغير	فلس
٣٠	٢٠	٢٠
٣٠	٢٠	٢٠
٣٠	٢٠	٢٠

أ - الخضار الطازجة أو المجففة أو المصنعة
على جميع أنواعها
ب - البقول على اختلاف أنواعها
ج - الفواكه الطازجة أو المجففة أو المصنعة

المادة ٤٢ - أ - تنشأ في مدينة رام الله اسواق بلدية لعرض وبيع سلع السماعة والمواد الغذائية المبيعة أدناه ويستوفي المجلس البلدي أمانته أو بواسطة معتمديه أو ملتزمي اسواقه الرسوم التالية لقاء عرض هذه المواد أو بيعها في الاسواق العامة المنشأة بموجب هذه المادة .

١ - القمح ، الدقيق ، الدبس ، الفول ، الحمص ، الترمس ، البرغل ، الفريكة ، الشعير ، الكرنبة ، الجلبانة ، الذرة ، الزوان ، ما كان من هذه المواد حياً أو مجروحاً أو مطحوناً ، والنخالة ، (٣٠ فلساً عن كل شوال يتجاوز وزنه ٥٠ كيلوغراماً و ٢٠ فلساً عن كل شوال يبلغ وزنه حتى ٥٠ كيلوغراماً) .

٢ - السمسم (٤٠ فلساً عن كل شوال يتجاوز وزنه ٥٠ كغم (٣٠) فلساً عن يبلغ وزنه حتى ٥٠ كغم) .

٣ - زيت الزيتون (٣٠ فلساً عن كل ٢٠ لتر) .

٤ - حب الزيتون ، الحلاوة ، الجبنة ، اللبن ، السمينة البلدية ، الجميد ، الدبس ، الكسبة ، السريج ، اللبنة ، الزبدة ، الطحينة ، الفسل (باستثناء ما يجب من حب الزيتون من ناتج اشجار الزيتون التي يملكها أهل المدينة وتجلب من قبل المنتج الى منزله ضمن منطقة البلدية للاستهلاك الخاص ، وباستثناء حب الزيتون الذي يجلب الى المدينة من أجل التصدير والنقل منها خارجها زيتاً بعد العصر) (٢٪ من الثمن الدارج) .

٥ - المكبوسات على اختلاف أنواعها

٦ - السنك الطازج

٧ - البصل والثوم

٨ - الملح

٩ - التمر

١٠ - البيض

١١ - الطيور على اختلاف أنواعها

٢٪ من الثمن الدارج

ب - لا يجوز لأي شخص غير مرخص بموجب القانون أن يبيع أو يعرض للبيع بالجملة أو بالمفرق ضمن حدود منطقة بلدية رام الله أي مادة من المواد المبيعة في الفقرة (أ) أعلاه إلا في الاسواق البلدية المنشأة بمقتضى هذه المادة .

ج - تنشأ في مدينة رام الله اسواق بلدية عامة لبيع الصوف ، والقطن ، الحطب والفحم الحجري والنباتي والدق والجفت والكلس والزبل الحيواني والخزف والفخار والحصر والسلال والتبن ، ويحظر لغير اصحاب المحال المرخصين عرض أو بيع هذه المواد ضمن منطقة بلدية رام الله خارج تلك الاسواق العامة ويستوفي المجلس البلدي لقاء تأمين هذه الاسواق ومراقبتها ووزن المواد الواردة اليها ٢٪ من الثمن الدارج اليها .

المادة ٤٣ - تنشأ سوق بلدي لبيع الحيوانات في الموقع المخصص أو التي سيخصص لهذه الغاية من قبل المجلس .

المادة ٤٤ - لا يجوز لأي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع أية حيوانات ضمن منطقة البلدية إلا في المواقع الوارد ذكرها في المادة السابقة .

المادة ٤٥ - ١ - يستوفي المجلس البلدي من البائع والمشتري متعاضداً رسماً بمعدل (٣٪) من ثمن كل حيوان يباع في سوق الحيوانات البلدي أو في أي مكان آخر ضمن حدود منطقة البلدية .

٢ - يستوفي المجلس عن كل رأس من الضأن والماعز يجب من خارج منطقة البلدية لذبحه في المسلخ البلدي (عدا عن رسم الذبحة) مبلغ عشرين فلساً وعن كل رأس من المواشي الأخرى مائة فلس .

٣ - لدى مبادلة حيوان بأخر تستوفي الرسوم المدرجة في الفقرة الأولى من هذه المادة من كلا الفريقين بالتساوي وبالنسبة لقيمة الحيوانات المقدرة .

٤ - لا عبء لأية رسوم تكون قد دفعت عن نفس الحيوان خارج منطقة البلدية .

المادة ٤٦ - يستوفي مجلس البلدية من الشاري إما مباشرة أو بواسطة معتمده رسماً قدره ٣٪ في المائة من ثمن الأموال المنقولة أو غير المنقولة التي تباع بالمزاد العلني ضمن منطقة البلدية إذا كان الثمن لا يتجاوز مئة دينار ويستوفي بعد ذلك ١٪ من ثمن المبيع عما يزيد على المئة دينار ويشترط في ذلك ألا يستوفي رسم عن الأموال المبيعة التي لا يتجاوز ثمنها الخمسمائة فلس .

المادة ٤٧ - يشترط في تطبيق هذا الفصل من هذا النظام أن لا تنجي الرسوم المقررة فيه عن أية سلعة أو مادة ضمن حدود منطقة بلدية رام الله سوى مرة واحدة .

الفصل الخامس

اصحاب الحرف المتجولين

المادة ٤٨ - لا يجوز لأي شخص أن يتعاطى حرفة مسح الأحذية أو حفر الاختام أو التصوير أو بيع الصحف أو بيع السلع والبضائع بالتجول والنشأة ضمن منطقة البلدية إلا إذا كان حائزاً على رخصة تبيح له ذلك صادرة عن المجلس البلدي بمقتضى هذا النظام حتى لو كان ذلك الشخص قد استحصل على رخصة من دائرة الصحة لتعاطي حرفته .

المادة ٤٩ - يجوز للمجلس البلدي أن يحدد عدد الرخص التي يصدرها بمقتضى هذا الفصل من النظام .

هكذا من اشغال

المادة ٥٠ - ١ - يجوز للمجلس البلدي أن يحصر عمل أي شخص يتعاطى أية حرفة من الحرف المذكورة في المادة ٥٢ من هذا النظام ويحمل رخصة بذلك في حي أو أحياء معينة وأن يبين الشروط التي يجوز لحامل الرخصة أن يتعاطى حرفته بمقتضاها في ذلك الحي أو تلك الأحياء .

٢ - يحظر على أي شخص يتولى إحدى الحرف المنصوص عليها في هذا الفصل من النظام أن يوقف أو يتسبب إيقاف ما يستخدمه لحرفته ضمن اثني عشر متراً من آخر خطوط الباصات أو المركبات الأخرى أو الرحبات أو ضمن عشرة أمتار من منعطف أي شارع أو متزه أو حديقة بلدية .

المادة ٥١ - يجوز للمجلس البلدي أو لعمدته أن يوقف العمل بأية رخصة صادرة بمقتضى هذا الفصل من النظام أو أن يستردّها إذا تخلف حاملها عن مراعاة أي شرط من الشروط المشار إليها في المادة ٥٤ من هذا النظام .

المادة ٥٢ - يستوفي المجلس البلدي رسوم الرخص المينة أدناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا النظام .

فلس	دينار
٥٠٠	أ - رخصة ماسح أحذية
١	ب - رخصة حفار الأختام
١	ج - رخصة المصور المتجول
٥٠٠	د - رخصة بائع الصحف
١	هـ - رخصة البائع المتجول الذي لا يقتضي عليه الحصول على رخصة من دائرة الصحة
٥٠٠	و - رخصة مبيض الأواني البيتية
٥٠٠	ز - رخصة البائع المتجول الذي يقتضي عليه الحصول على رخصة من دائرة الصحة

المادة ٥٣ - يقرب على كل من يحمل رخصة بمقتضى هذا الفصل من أن يحمل لوحة نمرة نحاسية مصنوعة حسب الشكل الذي يقرره مجلس البلدية في جميع الأوقات التي يتعاطى فيها عمله وأن يبرزها عند الطلب .

الفصل السادس

الحمالون والعربات

المادة ٥٤ - ١ - يحظر على أي شخص أن يتعاطى حرفة العتالة أو أن يتخذها عملاً له أو يتظاهر بمظهر العتال ضمن منطقة البلدية إلا إذا كان يحمل رخصة تجيز له تعاطي حرفة العتالة منوحة له بمقتضى هذا النظام .

٢ - يحظر على أي شخص سواء أكان يحمل رخصة بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة أم لم يكن أن يستعمل عربة نقل فيما يتعلق بحرفته ما لم يكن حائزاً على رخصة تجيز له استعمال عربة نقل صادرة بمقتضى هذا النظام .

المادة ٥٥ - ١ - يقدم طلب الرخصة بمقتضى المادة (٥٨) من هذا النظام إلى رئيس البلدية الذي يحق له أن يوافق على الطلب ويمنح الرخصة طبقاً للشروط التي يستصوبها أو يرفض منحها دون بيان أية أسباب .

٢ - لا تمنح رخصة عتال أو رخصة عربة نقل لأي شخص إلا إذا قد أكمل السنة السادسة عشرة من عمره .

المادة ٥٦ - يجوز للمجلس أن يحدد عدد الرخص التي تمنح سنوياً بمقتضى هذا الفصل من النظام .

المادة ٥٧ - ١ - يقرب على حامل الرخصة في جميع الأوقات التي يتعاطى فيها عمله أن يحمل رخصته وأن يبرزها لاي موظف بلدية أو مأمور شرطة لدى الطلب ولا يحق له تحويلها إلى شخص آخر .

٢ - يجوز لرئيس البلدية أن يسحب أية رخصة صادرة بمقتضى هذا النظام دون بيان الأسباب .

المادة ٥٨ - يستوفي رسم سنوي قدره (٥٠٠) فلس عن رخصة العتالة ورسم سنوي قدره دينار أردني عن رخصة عربة النقل

المادة ٥٩ - ١ - يقرب على حامل رخصة العتالة الصادرة بمقتضى هذا النظام أن يعاقب بصورة مرئية فوق مرفق يده اليسرى لوحة نمرة يزوده المجلس بها في جميع الأوقات التي يتعاطى فيها عمله .

٢ - يقرب على حامل رخصة عربة النقل الصادرة بمقتضى هذا النظام أن يستحصل على لوحة نمرة من المجلس وأن يضعها في محل ظاهر على العربة التي يستعملها .

المادة ٦٠ - يقتضي على كل شخص يتولى عربة نقل أن يرتب السلع الموضوعة في العربة بشكل لا يبرز معه عن أطراف العربة بما يزيد عن خمسين سنتماً من أي جانب من جانبيها أو متراً واحداً من الجهة الأمامية أو الخلفية .

المادة ٦١ - يجوز لرئيس البلدية أن يطلب تصميم عربات النقل على شكل يتفق مع التصميمات والمواصفات التي يقرها المجلس وتعرض تفاصيلها في دائرة البلدية .

المادة ٦٢ - يحظر على أي شخص أن يضع عربته أو أن يتسبب في وضعها على رصيف أي شارع أو أن يوقف عربته أو أن يتسبب في إيقافها على رصيف أي شارع .

المادة ٦٣ - يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل أن يتعاطى عمله :

أ - في أي شارع ، أو

ب - في أي قسم من منطقة البلدية ، قد يعلنه المجلس البلدي من وقت لآخر بإعلان ينشر في المدينة ، انه منطقة محظورة على الأشخاص الذين يتولون عربات النقل تعاطي أعمالهم فيها .

المادة ٦٤ - يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل أن يوقف عربته أو أن يتسبب في إيقافها ضمن اثني عشر متراً من آخر خطوط الباصات أو المركبات الأخرى أو الرحبات المقررة لوقوفها فيها أو ضمن عشرة أمتار من منعطف أي شارع أو في أي متزه أو حديقة بلدية .

المادة ٦٥ - يحظر على أي شخص يتولى عربة نقل أن يسمح لأي شخص آخر بركوبها .

المادة ٦٦ - يقرب على كل شخص يتولى عربة نقل أن يوقف العربة بعد انتهاء العمل بها مباشرة في الجهة اليمنى من الطريق وبمحاذاة الرصيف .

المادة ٦٧ - يجوز للمجلس بان يمين أماكن لوقوف العربات ، وان يمين باعلان يعلق في مكان الوقوف في الامكنة المخصصة لها ومع مراعاة أحكام المادة ٦٥ يحظر على أي عتال أن يوقف أية عربة نقل في أي مكان خلاف المكان المخصص لذلك .

المادة ٦٨ - يحظر على أي شخص يتولى مرة تقل مرخصة بمقتضى هذا النظام أن يترك عربته في أي شارع من الشوارع الواقعة ضمن منطقة البلدية بدون عناية .

المادة ٦٩ - يجوز لرئيس البلدية أو أي مأمور شرطة ، أو أي موظف بلدية أن يأمر بنقل أية عربة تقل تكون موضوعة في أي مكان خلافاً لأحكام هذا النظام .

الفصل السابع

المتنزهات ووقاية النباتات

المادة ٧٠ - يحق للمجلس البلدي إنشاء الحدائق العامة في أي مكان يقرره ضمن منطقة البلدية ويشرف عليها إما بواسطة موظفيه أو أي شخص آخر .

المادة ٧١ - يحظر على أي شخص الدخول إلى حديقة عامة إلا في الأوقات التي يعبها المجلس البلدي وبعد دفع الرسوم التي يقررها المجلس للدخول .

المادة ٧٢ - يحظر على أي شخص خلال بقائه في أية حديقة عامة أن يقطع أي نبات أو أن يشوه أو أن ينزع ثمره أو يقتله من جذوره أو أن يلقه أو يلحق به ضرراً على أي وجه آخر أو أن يدوسه بقدمه .

المادة ٧٣ - لا يجوز لأي شخص أثناء وجوده في حديقة عامة أن يدخل إلى أي مبنية مسيجة أو إلى أية حظيرة أخرى ، أو أن يدوس بقدميه مرجة أو شجرة أو مستنبتاً للأزهار أو أية بقعة يكسوها الحشيش الأخضر ولو كانت تلك البقعة مسيجة إذا كان قد وضع عليها إعلان يحظر ذلك .

المادة ٧٤ - لا يجوز لأي شخص أن يلعب بالكرة في أية حديقة عامة .

المادة ٧٥ - لا يجوز لأي شخص أن يصطاد الطيور في حديقة عامة أو أن يطلق النار على طير أو يطارده أو أن يرمي أي طير موجود في الحديقة بحجر أو عصا أو قذيفة .

المادة ٧٦ - لا يجوز لأي شخص أن يتسلق شجرة أو سياجاً أو حاجزاً أو بوابة أو درابزين في أية حديقة عامة أو الدرابزين المحيط بها أو واقبات الأشجار الكثيفة في أي شارع عمومي أو أن يحطم أو يشوه ذلك السياج أو الحاجز أو البوابة أو الدرابزين أو واقبات الأشجار ولا يجوز لأي شخص أن يطرح العلب أو الأوراق في أية حديقة أو أن يبول أو يتغوط فيها .

المادة ٧٧ - لا يجوز لأي شخص أن يربط حيواناً بأي نبات أو سياج في أي شارع أو حديقة عمومية أو واقبات الأشجار أو أن يترك الحيوان بجانب ذلك النبات أو السياج أو واقبات الأشجار .

المادة ٧٨ - لا يجوز لأي شخص أن يصطحب كلباً أو حيواناً آخر إلى حديقة عمومية ما لم يكن ذلك الكلب أو الحيوان مربوطاً من رقبة أو طوقه ربطاً عكماً .

المادة ٧٩ - أن كل قطع من الخراف أو الماعز يساق ضمن منطقة البلدية يجب أن يكون مصحوباً بعدد كاف من الحراس لا يقل عن اثنين في أية حالة من الحالات ويجب أن يسير أحد هؤلاء الحراس في طليعة القطيع للحيلولة دون إلحاق الأضرار بالنبات أو الأشجار .

الفصل الثامن

الدراجات

المادة ٨٠ - لا يجوز لأي شخص أن يركب دراجة ذات عجلتين أو ذات ثلاث عجلات على أي شارع ضمن منطقة البلدية إلا إذا كانت الدراجة مرخصة وفقاً لأحكام هذا النظام وعليها لوحة نمرة صادرة بشأنها ومعلقة خلف المقعد بالصورة التي يقرها المجلس البلدي .

المادة ٨١ - يقتضي على كل شخص يرغب في الحصول على رخصة ولوحة نمرة لدراجة ذات عجلتين أو ثلاث عجلات أن يقدم طلباً بذلك إلى مجلس البلدية ، ويصدر المجلس لذلك الشخص رخصة ولوحة نمرة لدى دفع الرسم المعين في هذا النظام .

المادة ٨٢ - لا يجوز تحويل رخصة دراجة ذات عجلتين أو ثلاث عجلات من شخص إلى آخر إلا بموافقة المجلس البلدي وعند إجراء التعديل يجري المجلس التعديلات اللازمة في التفاصيل المدرجة في الرخصة .

المادة ٨٣ - يستوفي المجلس البلدي رسماً قدره خمسمائة فلس عن كل رخصة دراجة .

الفصل التاسع

المؤسسات الثقافية والرياضية

المادة ٨٤ - يجوز للمجلس البلدي إنشاء المتاحف والمكتبات والقاعات العامة والمدارس والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية والموسيقية ضمن منطقة البلدية ومراقبتها .

المادة ٨٥ - يجوز للمجلس البلدي تأليف اللجان وتعيين الأشخاص والتعاقد معهم حول إدارة ومراقبة المؤسسات المذكورة في المادة السابقة .

المادة ٨٦ - يجوز للمجلس البلدي تأسيس صناديق خاصة للمؤسسات المشار إليها في المادة (٨٤) وجمع ورصد الاعانات اللازمة لها والاتفاق منها حسبما تقتضي الحاجة .

المادة ٨٧ - يجوز للمجلس البلدي بموجب قرار يتخذه أن يفرض رسوم دخول أو اشتراك في المؤسسات المشار إليها في المادة (٨٤) أو الأماكن التي تشغلها أو تقوم بنشاطها فيها ورصد هذه الرسوم لتأيات صيانتها وتوسيعها وإدارتها .

الفصل العاشر

المحلات العامة

المادة ٨٨ - مع مراعاة أحكام الفصل التاسع عشر من هذا النظام يجوز للمجلس البلدي بموجب قرارات يتخذها من حين إلى آخر مراقبة الفنادق والمطاعم والمقاهي والنوادي والحانات والمراقص والملاعب ودور التمثيل والسينما والملاهي الأخرى وتنظيمها وتحديد مواعيد فتحها وإغلاقها وطرح واستيفاء رسوم على بيع تذاكرها .

المادة ٨٩ - يصدر المجلس البلدي من حين لآخر القرارات التي يراها لازمة لتنفيذ المادة السابقة ويلغها إلى المسؤولين عن المحلات المشار إليها من أجل التقيد بها حرصاً على الأخلاق والآداب العامة ومن أجل تحصيل الرسوم .

المادة ٩٠ - تعتبر كل مخالفة للقرارات التي يصدرها المجلس البلدي حسبما جاء في المادة السابقة مخالفة بلدية يترتب عليها بالإضافة إلى العقوبة التي يفرضها هذا النظام إغلاق المحل الذي تمت فيه المخالفة للمدة التي تراها المحكمة مناسبة .

هكذا من الأشغال

الفصل الحادي عشر

الآداب العامة

المادة ٩١ - يتولى المجلس البلدي المحافظة على الاخلاق والآداب العامة ومنع الدعارة وكل من خالف قرارات المجلس بهذا الشأن يعتبر بأنه ارتكب مخالفة بلدية يترتب عليها بالإضافة إلى العقوبة التي يفرضها هذا النظام اغلاق المكان الذي تمت فيه المخالفة للمدة التي تراها المحكمة مناسبة .

الفصل الثاني عشر

المطابق ومنع الحرائق

المادة ٩٢ - يقوم المجلس البلدي بواسطة فرقة اطفائية يؤلفها باطفااء جميع الحرائق التي تنشب ضمن منطقة البلدية .

المادة ٩٣ - يستوفي المجلس الرسوم والنفقات التي يقررها من حين إلى آخر لتأمين خدمات مكافحة الحرائق .

الفصل الثالث عشر

التسول

المادة ٩٤ - يجوز للمجلس البلدي انشاء الملاهي المجرة وجمع المتسولين ووضعهم فيها الى المدة وضمن الشروط التي يراها مناسبة .

المادة ٩٥ - يحظر على أي شخص أن يتسول ضمن منطقة البلدية أو أن يجلس في أي شارع عام ويطلب احساناً أو أن يحمل أطفالاً أو يدفعهم للتسول في الشوارع العامة أو أن يعرض على الجمهور أية عاهرة في جسمه طلباً للاستجداء .

المادة ٩٦ - يجوز للمجلس البلدي جمع ورصد التبرعات من أجل ملاهي المجرة ومراقبة كل شخص أو جمعية أو هيئة تقوم بجمع التبرعات في الأماكن العامة عن طريق بيع الشارات أو غير ذلك من الوسائل .

الفصل الرابع عشر

الدفاع المدني

المادة ٩٧ - يتولى المجلس البلدي الاشراف على وسائل الدفاع المدني ضمن منطقة البلدية بالتعاون مع السلطات المختصة .

المادة ٩٨ - يجوز للمجلس البلدي انشاء الملاهي التي يراها لازمة من أجل الوقاية من الحرائق الجوية وذلك اما على قفّة الخاصة أو نيابة عن المالكين الذين يتخلّفون عن انشاء الملاهي .

المادة ٩٩ - يحق للمجلس البلدي استيفاء أية نفقات قد يتفقها على انشاء الملاهي من المالك بعد اخطاره بضرورة انشائها وتخلّفه عن ذلك .

المادة ١٠٠ - يشرف المهندس البلدي على انشاء الملاهي الخاصة والعامّة ويعمل المالكون وفق تعليماته وتعليمات الجهات الرسمية المختصة .

المادة ١٠١ - كل من خالف أية تعليمات صادرة اليه من المجلس بضرورة انشاء ملاهي أو قام بالعمل خلافاً لتلك التعليمات يعتبر بأنه قد ارتكب مخالفة بلدية كما يكون ملزماً بدفع النفقات التي يتضرر المجلس البلدي لانفاؤها نيابة عنه .

الفصل الخامس عشر

الرياضة والقمار

المادة ١٠٢ - يتولى المجلس البلدي مراقبة باعة تذاكر الرياضة للتأكد من أن باعها مرخصون وفقاً للقانون ولنظام التبرعات للجوه الخيرية رقم (١) لسنة ١٩٥٧ ، وكل من قام ضمن منطقة البلدية ببيع أو عرض تذاكر رياضة بدون ترخيص من السلطة المختصة يعتبر بأنه قد ارتكب مخالفة لهذا الفصل من النظام .

المادة ١٠٣ - يتولى المجلس البلدي مراقبة المحلات التي يجري فيها لعب القمار ومنعه .

الفصل السادس عشر

الحرف والصناعات واطلاق الراحة

المادة ١٠٤ - يجوز للمجلس البلدي تنظيم الحرف والصناعات ضمن منطقة البلدية وتعيين أحياء خاصة لكل صنف منها ومراقبة المحلات والأعمال المعلقة للراحة أو المضرة بالصحة .

المادة ١٠٥ - أ - إذا كان من رأي المجلس البلدي أن أية حرفة أو صناعة أو أعمال تمارس في محل أو شارع من شأنها الاضرار بالصحة العامة أو تسبب اطلاقاً لراحة المجاورين فيجوز للمجلس البلدي أن يطلب من الشخص الذي يتعامل تلك الحرفة أو الأعمال أو الصناعة في ذلك المحل أو الشارع أن ينتقل إلى الحي أو الشارع الذي يعبه المجلس لممارسة تلك الحرفة أو الصناعة وأن يتمتع عن احداث الازعاج أو الاطلاق المشكوك منه .

ب - يجوز للمجلس البلدي أن يوجب موافقة على ترخيص أي محل لتعاطي أية حرفة أو صناعة في أي شارع أو حي غير مخصص لممارسة تلك الحرفة أو الصناعة .

المادة ١٠٦ - كل من خالف أية تعليمات صادرة اليه من المجلس وفقاً للفقرة (١) من المادة ١٠٥ من هذا النظام أو استمر في تعاطي أية حرفة أو صناعة في أي شارع أو حي غير مخصص لممارسة تلك الحرفة أو الصناعة ، بعد أن حجب ترخيص محله وفقاً للفقرة (ب) من المادة ١٠٥ من هذا النظام يعتبر انه قد ارتكب مخالفة لهذا النظام .

الفصل السابع عشر

رسوم الملاهي العمومية

المادة ١٠٧ - يكون للألفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا الفصل من النظام المعاني المخصصة لها أدناه :

تتصرف لفظة « المدير » إلى الشخص الذي صدرت باسمه رخصة اللهو العمومي ، وتتصرف في غيابه إلى أي شخص يجري اللهو العمومي تحت اشرافه أو عنايته أو ادارته ، أو إلى صاحب البناية التي يجري اللهو العمومي فيها أو مشغلها .

ويشترط في ذلك انه إذا كانت رخصة اللهو العمومي صادرة باسم شخصين أو أكثر فيكون كل واحد منهما (أو منهم) مسؤولاً ، على انفراد وبالتضامن والتكافل مع الآخر (أو الآخرين) عن تنفيذ أحكام هذا الفصل من النظام وتعني عبارة « اللهو العمومي » كل لهو يجري ضمن منطقة البلدية ويباح للجمهور حضوره مقابل دفع رسم الدخول ، وتشغل على الاخص ايفاء للغايات المقصودة من هذا الفصل من النظام ، التمثيل المسرحي والسينمائي ولعب الخيل « السرك » والحفلات الموسيقية والرقص ولكنها لا تشمل المحاضرات أو المناظرات التي تكون غايتها الرئيسية ثقافية ، حتى ولو استعملت الصور أو غيرها في ايضاح تلك المحاضرات أو المناظرات .

وتعني لفظة «الطابع» طابعاً من الورق يصدره مجلس البلدية إيفاء بالغاية المقصودة من هذا الفصل من النظام. وتعني لفظة «تذكرة» تذكرة الدخول لحضور لهو عمومي.

المادة ١٠٨ - ١ - يجوز لمجلس البلدية أن يفرض رسماً يشار إليه فيما يلي « برسم الملاهي » يستوفي عن كل تذكرة تابع لحضور لهو عمومي (ما عدا دور السينما) ويستوفي هذا الرسم من المدير ، حسب الفئات التالية :

الرسوم	١ -
٥ فلسات	عن كل تذكرة لا يتجاوز ثمنها ١٠٠ فلس
١٠ فلسات	٢ - عن كل تذكرة يزيد ثمنها عن ١٠٠ فلس ولا يتجاوز ٢٠٠ فلس
٢٠ فلساً	٣ - عن كل تذكرة يزيد ثمنها عن ٢٠٠ فلس ولا يتجاوز ٥٠٠ فلس
٥٠ فلساً	٤ - عن كل تذكرة يزيد مجموع ثمنها عن ٥٠٠ فلس

ب- يستوفي رسم بمعدل عشرة في المئة من مجموع ثمن التذكرة المائتة ، أو التذكرة المشتركة أو التذكرة الموسمية « الفصيلة » أو أية تذكرة أخرى .

ج - ١ - يستوفي المجلس رسماً شهرياً قدره ٣٠ فلساً عن كل كرسي معد للعمل في دور السينما على أن لا يقل عدد الكراسي التي تعتبر معدة للعمل في دور السينما من أجل أغراض هذا النظام عن العدد المقرر من وقت إلى آخر لتلك الدور من أجل أغراض جباية رسوم الحزينة .

٢ - تستوفي رسوم الملاهي المدرجة في الفقرتين (١) (أ) و (ب) من هذه المادة بواسطة طوابع يبيعها مجلس البلدية للمديرين .

المادة ١٠٩ - ١ - لا يسمح لأي شخص بالدخول إلى لهو عمومي ، إلا إذا كان يحمل تذكرة وإن لم يكن قد دفع ثمن تلك التذكرة .

٢ - يقتضي أن تصل بكل تذكرة قسيمة تفتيش وعلى حصل التذاكر أن يقطع هذه القسيمة من التذاكر لدى دخول حاملها إلى اللهو العمومي ، وأن يحتفظ حاملها بالتذكرة ، حتى انتهاء ذلك اللهو العمومي .

المادة ١١٠ - يقتضي أن يذكر على كل تذكرة ثمنها الحقيقي .

المادة ١١١ - يقتضي على من يبيع تذكرة ، أن يلصق على كل تذكرة ، قبل بيعها إلى الشاري طابعاً وفقاً للفئات المدرجة في المادة ١٠٨ من هذا النظام ، وأن يطال « يلصق » الطابع الذي يلصقه عليها ، أما بوضع التاريخ عليه أو بختمه أو بآلة وسيلة كانت ، بحيث يمتنع استعماله مرة أخرى .

المادة ١١٢ - ١ - يجوز لمجلس البلدية أن يخفض أو يرفع الرسوم المدرجة في المادة ١٠٨ من هذا النظام ، من التذاكر التي تباع : أ - للمباريات الرياضية ، أو

ب- لأي لهو عمومي يخصص ربه للشؤون الدينية أو الخيرية ، أو يهتبه المجلس البلدي ذا صبغة ترفيهية أو ثقافية أو فنية .

ج - لأفراد الجيش العربي الأردني أو لطلاب وطالبات المدارس .

٢ - يقتضي على من يود الحصول على تخفيض في الرسوم المستوفاة عن اللهو العمومي بموجب الفقرة (١) من هذه المادة ، أن يقدم طلباً بذلك إلى مجلس البلدية ، قبل بيع أية تذكرة لذلك اللهو .

٣ - يرتب على من لم يقدم طلباً كهذا قبل بيع التذاكر ، وعلى من رفض مجلس البلدية طلبه أن يدفع رسم الملاهي بـ ٢٠ فلساً طبقاً للفئات المدرجة في المادة ١٠٨ من هذا النظام .

المادة ١١٣ - يحق للمعمد المفوض من مجلس البلدية أن يدخل أي ملهى عمومي ويفحص التذاكر سواء في الملح الذي تباع فيه أو ما كان موجوداً منها لدى جامعي ومراقبي التذاكر أو الشارين أو غيرهم ، لكي يتأكد من تنفيذ أحكام هذا الفصل من النظام .

المادة ١١٤ - ١ - كل من :

أ - باع أو عرض للبيع تذكرة لم يذكر عليها ثمنها أو ذكر عليها ثمناً غير ثمنها الحقيقي أو باع أو عرض للبيع تذكرة بتمن أعلى من الثمن المذكور عليها ، أو

ب- باع أية تذكرة (خلافاً للتذاكر المجانية) ما لم يلصق عليها طابع أو الصق عليها طابع ناقص القيمة ، أو

ج - أعاق معتمد مجلس البلدية ، بآلة وسيلة ، عن الدخول إلى أي ملهى عمومي أو عن فحص التذاكر أو جعل هذا الفحص متعذراً لعدم إعادته التذكرة إلى الشاري لدى دخوله ، طبقاً لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٠٩ من هذا النظام ، أو

د - أدخل أي شخص أو سمح بإدخاله إلى أي لهو عمومي بدون تذكرة ، أو بتذكرة لم تراعى بشأنها أحكام هذا الفصل من النظام ، أو

هـ - نزع عن أية تذكرة الطابع المبطل ، لأجل استعماله مرة أخرى ، أو الصق طابعاً مستعمل على تذكرة ، أو

و - خالف أحكام هذا النظام بأي وجه آخر يعاقب بفرامة لا تقل عن دينارين عن المخالفة الأولى ، وبفرامة لا تقل عن أربعة دنانير عن المخالفة الثانية أو أية مخالفة تليها .

المادة ١١٥ - ليس في أحكام هذا الفصل من النظام ما يعفي أي شخص من مسؤولية الصاق طوابع خزينة على أية تذكرة تقضي أحكام القانون بالصاقها عليها .

الفصل الثامن عشر

المقابر

المادة ١١٦ - ١ - يتولى المجلس البلدي إنشاء المقابر والنماء ومراقبتها وتعيين مواقعها ومواصفاتها كما يتولى الإشراف على نقل الموتى ودفنهم وتنظيم الجنائزات والمحافظة على حرمة المقابر .

٢ - لا يجوز دفن الموتى إلا في المقابر المعبية من قبل المجلس البلدي .

المادة ١١٧ - يتولى حفر القبور ودفن الموتى والمحافظة على المقابر الناظر المعين من قبل المجلس .

المادة ١١٨ - يحق للمجلس البلدي استيفاء الرسوم التالية من حفر القبور ودفن الموتى :

أ - عن الذين تتجاوز أعمارهم (١٢) سنة ٣ دنانير .

ب- عن الذين تقل أعمارهم عن (١٢) سنة دينار و ٥٠٠ فلس .

هكذا من التذاكر

الفصل التاسع عشر

منع المكاره

المادة ١١٩ - يحظر على أي شخص :

- أ - أن يطرح أو يضع أية أقدار أو نفايات أو مواد كريمة أخرى في أي شارع أو ساحة .
- ب - أن يلقي أية نفايات أو أشياء أخرى على أي شارع أو ساحة على وجه يسبب ضرراً أو مضايقة لعابر السبل .
- ج - أن يقي أو يضع في أي شارع أو ساحة آلات أو مآكات أو نفايات حديدية أو غيرها من المواد أو أن يسمح بإبقاء هذه المواد أو وضعها في أي شارع أو ساحة .
- د - أن يترك حيواناً في أي شارع أو أن يربطه أو أن يدعه هائماً ضمن منطقة البلدية .
- هـ - أن يضع أو يترك أية مواد أو أشياء أخرى على أي شارع أو أن يسمح بوضعها أو تركها عليها أو أن يسمح بمرور أية مواد أو أشياء أخرى فوق الشارع على وجه يتعارض مع سلامة وحرية السير فيها دون أن ينال تصريحاً كتابياً بذلك من المجلس البلدي أو المأمور المفوض منه أو أن يسمح باستمرار هذه المكاره مدة أطول من المدة التي سمح له بها في ذلك التصريح .
- و - أن يضع أو يتسبب في وضع أي سجن أو مظلة أو غطاء أو خيمة أو شيء بارز آخر فوق أي شارع أو رصيف أو على محاذاته إلا إذا كان كل جزء من ذلك السجف أو تلك المظلة أو الغطاء أو الخيمة أو الشيء الآخر مرتفعاً عن سطح الأرض بما لا يقل عن مترين ونصف المتر وعلى أن لا يتجاوز امتداده حد الرصيف ويحق للبلدية تعيين شروط خاصة لهذه المظلات أو الأغطية أو الخيم أو الأشياء الأخرى .
- ز - أن يمد أية سلاك أو ما شابهها من الأدوات فوق أي شارع أو يتسبب في مدها دون أن ينال تصريحاً كتابياً بذلك من مجلس البلدية .
- ح - أن يوقف أية عجلة أو عربة أو دراجة في الطريق مدة أطول من المدة اللازمة لوسق البضائع فيها أو انزالها منها .
- ط - أن يحفر أية طريق أو يتسبب في إجراء حفريات فيها دون أن ينال تصريحاً كتابياً بذلك من مجلس البلدية أو المأمور المفوض منه .
- ي - أن يتخلف عن تسيج أية حفريات أجراها في الشارع أو من وضع نور كاف بجانب الحفريات بعد غروب الشمس لتنبيه المارة وسائقي السيارات إلى وجود الحفريات والمساحة التي تشغلها .
- ك - أن يطير طيارة من (الورق) في أي شارع أو ساحة أو أن يقذف أية قذيفة فوق أي شارع أو عليه أو أن يطلقه قسداً أو بصوزة غير مشروعة نور أي مصباح وضع لإضاءة الشارع أو تحذير المارة أو السائقين .
- ل - أن يعتلي أو يسوق بعنف حصاناً أو حيواناً آخر على أي شارع أو أن يقود أو يركب حصاناً أو حيواناً آخر أو أن يدفع أو يسحب أو يركب أية عجلة أو عربة أو دراجة على رصيف أي شارع .
- م - أن يتعرض لآلة علامة من علامات البلدية أو أي إعلان من إعلاناتها أو مصباح من مصابيح الفوارج أو شجرة مفروسة على جانب أي شارع أو يلحق ضرراً بأي شيء مما تقدم أو يطمسه أو يغيره أو يحموه .

ن - أن يشعل أو يتسبب في تشغيل أي غرامافون أو راديو أو مكبر صوت أو ما شاكل ذلك من الآلات على وجه يخلق راحة الآخرين .

س - أن يعرض أي منظر تمثيلي أو لهو عمومي في أي شارع أو ساحة .

ع - أن يقف أو يقعد أو يضطجع في أي شارع على وجه يعيق حرية المرور .

اللائحة ١٢٠ - تعتبر الأمور التالية مكاره صحية محظورة ويحق للمجلس البلدي إزالتها :

- أ - كل عقار يكون « حسب رأي مأمور الصحة » خطراً على الصحة أو مضرّاً بها أو مسيئاً لها .
- ب - كل كوخ ، أو حظيرة أو خيمة مستعملة للسكن دون توفير المستلزمات الصحية .
- ج - كل عقار ليس له مجرى ، أو يكون مجراه (حسب رأي مأمور الصحة) غير كاف للتصريف .
- د - كل بركة أو حفرة أو مصرف أو مجرى ماء أو مرحاض أو ميوحة أو جورة مرحاض أو مجرى أو مجرور أو جورة سياج أو صندوق زبالة أو ساحة على حالة من القذارة تجعلها مضرّة بالصحة أو خطراً عليها أو مسيئاً لها .
- هـ - كل حيوان محجوز على وجه من شأنه أن يجعله مضرّاً بالصحة أو خطراً عليها أو مسيئاً لها وجلب الحيوانات أو رعيها في الساحات العامة .
- و - كل كوم مهما كان نوعه مضرّاً بالصحة أو خطراً عليها أو مسيئاً لها .
- ز - كل عقار أو قسم من عقار يكون مزدحماً بالسكان على وجه يجعله مضرّاً بصحة ساكنيه أو خطراً عليها سواء أكان ساكنوه أفراد عائلة واحدة أم لم يكونوا .
- ح - كل مصرف أو مجرى أو قناة أو مزراب أو قبطل أو انبوب أو مزراب بناءة لا يفي بالغاية التي وضع من أجلها أو يسبب ضرراً للغير أو يصب في الشارع العام على ارتفاع يزيد عن نصف متر .
- ط - كل كوم مهما كان نوعه موضوع في أية بناءة أو بمحاذاتها إذا كان يسبب رطوبة لتلك البناءة .
- ي - كل انبوب يراز أو انبوب مياه قدرة أو جورة مرحاض أو مجرى مشقوق أو مكسور أو راسخ أو مسدود أو معطوب على أي وجه آخر تبعث منه الروائح الكريهة أو ترشح منه محتوياته .
- ك - كل مفصل مضطرب في انبوب يراز أو مواسير مرحاض أو انبوب مياه قدرة أو قناة أو مجرور .
- ل - كل جورة مرحاض (لم تبني كما يجب كجورة راسخة) أو منفذ تفتيش ترشح منه المياه أو غير مجهر بغطاء حديدي من الأغطية المقرر استعمالها لمنع دخول البعوض .
- م - كل مزراب من مزاريب مياه المطر يستعمل كانبوب يراز .
- ن - كل مزراب من مزاريب مياه المطر متصل مباشرة مع أي مجرور أو انبوب مياه قدرة أو بالوعة أو مجرى .
- س - كل مدخل مجرى واقع داخل البناء سواء أكان مجهراً بمصيدة أم لم يكن ما عدا المرحاض أو البالوعة أو الميوحة المجهزة بمصيدة حسب الأصول .

ع - كل مرحاض أو انبوب يراز أو منفذ مجرى غير مجهز بهصيدة .

ف - كل موقد أو فرن لا يستهلك بالقدر المستطاع الدخان المتصاعد من الموقد المحروق فيه . بقطع النظر عما إذا كان ذلك الموقد أو الفرن مستعملاً للمقاصد التجارية أو لغايات أخرى .

ص - كل مدخنة ليست عالية علواً كافياً أو يتصاعد الدخان منها بكثرة تستدعي التذمر .

ق - تنظيف المجاجيد والبسط وما شابهها ونفضها في الشارع بين الساعة السابعة صباحاً ومتنصف الليل .

ر - كل معمل أو مصنع أو مشغل لا ينظف ولا تجري فيه التهوية بصورة تجعل ما يتصاعد منه خلال وقت العمل من الدخان والأبخرة والغبار وغير ذلك من الشوائب المضرة بالصحة عديمة الضرر بقدر الامكان ، أو يكون مكثظاً لدى سير العمل فيه على وجه يؤدي إلى تعريض صحة المستخدمين للخطر أو الضرر .

المادة ١٢١ - ١ - إذا اقتنع رئيس البلدية أو المأمور المفوض عنه بوجود مكرمة بناء على تقرير قدمه مأمور الصحة ، يوزع بإرسال اشعار إلى الشخص الذي تجمعت تلك المكرمة عن فعل أثناء أو عن تقصيره أو تناضيه أو ظلت المكرمة مستمرة بسبب ذلك أو إلى مالك المقارنات الموجودة فيها المكاره إذا تمرد إيجاد الشخص المذكور بكنهه بإزالة المكرمة خلال المدة المذكورة في الاشعار وطبقاً للطريقة المبينة فيه والقيام بكافة الأعمال الضرورية لازالة المكرمة والمحاولة دون تكررها .

٢ - يكون قرار رئيس البلدية أو المأمور المفوض فيما يتعلق بالعمل الواجب اجراؤه نهائياً وتدرج تفاصيل ذلك العمل في الاشعار المبلغ .

المادة ١٢٢ - ١ - إذا كانت المكرمة ناشئة عن عدم وجود الانشاءات المتعلقة بالمجاوي أو عن عيب فيها أو كان الغدار المبحوث عنه غير مأهول يرسل الاشعار إلى مالك ذلك المقار .

٢ - إذا كانت المكرمة ناجمة عن اعمال ساكن المقار أو قصوره أو كان استمرار وجودها ناشئاً عن ذلك فينبى الاشعار إلى ساكن المقار .

٣ - إذا كان للمقار أكثر من مالك واحد فيكتفي أن يرسل الاشعار إلى أحدهم .

٤ - إذا كان يسكن المقار أكثر من ساكن واحد فيكتفي أن يرسل الاشعار إلى الساكن المعروف .

٥ - إذا كان المالك غير مقيم في البلاد في الوقت المبحوث عنه ، يرسل الاشعار إلى الشخص الذي يكون إذ ذلك وكيله عريقاً عنه سواء أكان ذلك الوكيل يتناول اجراً عن عمله أم لا ويعتبر الوكيل الموما إليه من أجل غايات هذا النظام مالك المقار المذكور .

المادة ١٢٣ - إذا تعذر إيجاد الشخص الذي سبب المكرمة واتضح ان وجود المكرمة أو استمرارها لم يكن ناشئاً عن فعل أحد مالك المقار أو شافله عن قصور منهما يجوز للمجلس أن يزيل المكرمة على نفقته .

المادة ١٢٤ - إذا لم يعمل بالاشعار المبلغ حسب الأصول وفقاً لهذا النظام خلال المدة المذكورة فيه ، يعتبر الشخص المبلغ قد ارتكب مخالفة لهذا النظام .

المادة ١٢٥ - إذا اقتنعت المحكمة عند تقديم المخالف للمحاكمة أمامها بأن المكرمة لم تزل موجودة أو ان الاشغال المطلوب عملها في الاشعار المشار اليه في هذا الفصل من النظام لم تنفذ بشامها بصورة تكفل عديم تكرار تلك المكرمة ، فللمحكمة عندئذ أن تحكم علاوة على عقوبة المخالفة بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير وإذا استمر ارتكاب المخالفة فيجوز للمحكمة أن تحكم بدفع غرامة قدرها دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة ، ويجوز للمحكمة في الوقت نفسه أن تصدر أمراً تقضي فيه على المتخلف بالقيام بجميع الأشغال الضرورية المدرجة في الاشعار خلال المدة التي تبينها في ذلك الامر ، وإذا لم يتم العمل لدى انقضاء المدة المعينة في الامر يجوز للمحكمة أن توعد إلى المجلس أو المأمور المفوض منه حسب الاصول بتنفيذه ويقتضي على الشخص الذي صدر الامر بحقه أن يدفع النفقات التي أنفقها المجلس أو ذلك المأمور في سبيل تنفيذ الامر .

المادة ١٢٦ - يكون لمأمور الصحة ، من أجل القيام بجميع واجباته المتعلقة بتفقد المسائل الصحية في منطقته وإزالة المكاره منها صلاحية الدخول إلى أي عقار إما بنفسه أو مع مساعديه بعد اعطاء اشعار (كتابي) إلى ساكن العقار يعلمه فيه بعزمه على دخول عقاره . بعد مضي أربع وعشرين ساعة من تاريخ الاشعار ويكون له أيضاً حق حفر وفحص المجاري والمباول وما شابهها فإذا وجدها في حالة جيدة تطهر الأرض ويصلح الضرر . إذا اجم على نفقة المجلس وإذا وجد عيباً في المجاري أو وجد أنها تتطلب التصليح على أي وجه آخر يجوز للمجلس أن يرسل اخطاراً تحريراً إلى مالك العقار أو ساكنه حسب مقتضى الحال .

المادة ١٢٧ - ليس في هذا النظام ما يمنع مأمور الصحة من لفت انتباه مالك العقار أو ساكنه إلى وجود المكاره بإرسال مذكرة تنبيه إليه غير أن المأمور المومي إليه لا يكون مجبراً على إرسال مثل هذا التنبيه .

المادة ١٢٨ - ١ - إذا تبين للمجلس بناء على تقرير قدمه مأمور الصحة أن بناء من الأبنية الحالية يقع ضمن منطقة البلدية غير مجهز بالقدر الكافي من المراحيض أو صناديق الزبالة يجوز لرئيس البلدية أو للمأمور المفوض عنه أن يكلف مالك ذلك البناء باشعار خطي بأن يقوم خلال المدة التي يبينها في ذلك الاشعار باعداد مراحيض كافية حسنة التهوية مجهزة بالأبواب والأغطية اللازمة وبصندوق واحد أو صناديق للزبالة من النوع الموافق عليه مصنوع من مادة مكلفة ثقيلة ومجهزة بغطاء محكم حسبما ذكر فيما تقدم ويقتضي أن تكون هذه الصناديق في كل حين جيدة يرضى عنها مأمور الصحة .

٢ - إذا لم يعمل بمتطلبات الاشعار المشار اليه فللمجلس حين انقضاء المدة المعينة أن يتخذ الاجراءات القضائية بشأن المخالفة المشكو منها و / أو أن يقوم بنفسه بالأشغال المطلوب اجراؤها دون ان يلجأ في بادىء الامر إلى أخذ تفويض من المحكمة وأن يسترد من المالك النفقات التي ينفقها من جراء ذلك مع أية مصاريف أخرى انفقته في سبيل تنفيذ الاشعار .

المادة ١٢٩ - لا يجوز انشاء جورة مرحاض على بعد يقل عن أربعة أمتار عن أية بناءة أو على بعد يقل عن ثمانية أمتار عن قاعدة أي صهريج ماء أو بئر ولا يجوز انشاء جورة مرحاض راشحة في أي مكان من الأمكنة إلا بموافقة المجلس وفي الموقع وعلى الشكل اللذين يقررهما المجلس وطبيب الصحة .

المادة ١٣٠ - يترتب على كل شخص يستعمل عمالاً أن يبيء ويعد ما يراه مأمور الصحة ضرورياً من المرافق الصحية حينما يكلفه بذلك المأمور المذكور وإذا كانت هذه المرافق مؤقتة ينبغي وضعها وانشاؤها في المكان الذي يوعز به ذلك المأمور .

المادة ١٣١ - يترتب على كل شخص يملك بناية أو يسكنها وعلى كل شخص يملك بناية غير مسكونة :

أ - أن يقي تلك البناية والاماكن المجاورة لها مباشرة نظيفة .

ب - أن يظف ويريل ما تراكم من الاقذار والأوساخ والنفايات أو الزبالة أو أية مادة يفترض مأمور الصحة على وجودها في تلك الأبنية أو بجوارها وأن يضعها في وعاء له غطاء .

المادة ١٣٢ - يحظر على شخص :

أ - أن يكس نفايات الورق أو أية نفايات أخرى من أي حانوت أو مسطبة أو منزل أو عربة نقل أو أي عتار آخر واقع على الشارع إلى أي شارع أو طريق أو أي مكان آخر أو أن يرميها أو يلقها فيه على أي وجه آخر .

ب - أن يرمي أو يلقى نشرة أو إعلاناً أو أية مادة أخرى في أي شارع قصد الاعلان .

ج - أن يرمي أو يلقى إعلاناً أو نشرة أو أية أوراق أخرى موقت أو نزع من لوح اعلانات أو خلافة .

د - أن يرمي أو يلقى في أي شارع ماء قدراً أو قشور الفواكه أو الخضار أو جيف الحيوانات أو السمك أو بعض أجزاء تلك الجيف أو سقط الحيوانات على اختلاف أنواعها .

هـ - أن يرمي أو يلقى في أي شارع قناني مكسورة أو زجاجاً مكسوراً أو مسامير أو مواد حادة أو حجارة أو رملاً أو حديد أو هياكل سيارات عظيمة أو أية مادة من مواد البناء .

و - أن يبول أو يتغوط في أي شارع أو أن يلونه بأية صورة أخرى .

المادة ١٣٣ - ١ - يحظر وضع أية نفايات في صناديق الزبالة ما عدا النفايات الناشئة التي تعني مصلحة التنظيف التابعة للبلدية بجمعها وإزالتها والتصرف بها .

٢ - لا يجوز وضع صناديق الزبالة في الشوارع أو الطرقات بل يقتضي وضعها في الملك الخاص وفي أقرب قطة للشارع تضمن نقل النفايات منها إلى سيارة الزبالة في أقصر وقت ممكن .

المادة ١٣٤ - يقتضي على كل من يشغل بناية واقعة في منطقة البلدية أن يمد العدد الذي يطلبه مأمور الصحة من صناديق الزبالة وأن يضعها في الأماكن التي يعينها وفقاً لتعليماته ويترتب على مشغل البناية أن يحافظ على بقاء هذه الصناديق في حالة جيدة وأن يصلحها متى خربت ويبدلها بغيرها من وقت إلى آخر وفقاً لتعليمات المأمور وفي المدة التي يحددها .

المادة ١٣٥ - لا يجوز لأي شخص من الأشخاص في منطقة البلدية أن يطرح أو يلقى نفايات في أي مكان خلاف صناديق الزبالة المقررة .

المادة ١٣٦ - يترتب على كل من يشغل اسطبل في منطقة البلدية أن يتخذ التدابير لإبعاد نفايات الاسطبل في اوعية خاصة بعدما لتلك الغاية على أن تكون مصنوعة بالشكل والحجم اللذين يقررها مأمور الصحة ومن المادة التي يعينها .

المادة ١٣٧ - يترتب على كل من يشغل محلاً تجارياً في منطقة البلدية أن يتخذ التدابير لإبعاد نفايات الحرق التي يتعاطاها في اوعية خاصة بعدما لتلك الغاية على أن تكون مصنوعة بالشكل والحجم اللذين يقررها مأمور الصحة ومن المادة التي يعينها وأن توضع في المكان الذي يعينه .

المادة ١٣٨ - يترتب على كل من ينقل القمامة أو نفايات الاسطبلات أو المحال التجارية أن يتخذ التدابير اللازمة لمنع تلويث الارصفة أو الطرق أو أن يستعمل سيارة أو وعاء مصنوعاً على وجه يحول دون تسرب النفايات منه .

المادة ١٣٩ - ١ - يجوز لعمال مجلس البلدية أو وكلائه أن يدخلوا خلال الاوقات المعقولة التي يعينها المجلس ساحة اية بناية أو محل تجاري أو اسطبل لاجل جمع النفايات أو نقلها وفقاً لاحكام هذا النظام .

٢ - يترتب على شاغل البناية أو الاسطبل أو المحل التجاري أن يضع صناديق الزبالة أو الاوعية المعدة لجمع وإزالة النفايات في مكان قريب من متاول يد عمال مجلس البلدية .

المادة ١٤٠ - يجوز لأي مأمور من مأموري البلدية أن يدخل ساحة اية بناية أو محل تجاري أو أي اسطبل للتأكد من مراعاة احكام هذا النظام .

المادة ١٤١ - ينقل عمال مجلس البلدي أو وكلاؤه جميع النفايات من الاسطبلات ونفايات المحال التجارية التي يجمعونها إلى الاماكن التي يعينها مجلس البلدية بموافقة طبيب دائرة الصحة وتكون تلك النفايات ملكاً للمجلس .

الفصل العشرون

الاعلانات

المادة ١٤٢ - لا يجوز لأي شخص أن يعرض اعلانات ويبي الأسباب لعرضها في أي مكان عام ضمن منطقة البلدية الا اذا كان ذلك على إحدى لوحات الاعلانات التي اعدتها المجلس البلدي لذلك الغرض أو الامكنة الأخرى التي توافق البلدية على عرضها فيه .

المادة ١٤٣ - أ - يستوفي المجلس من مدير السينما (وفي حالة وجود متعمد للاعلانات من المتعهد) رسماً شهرياً مقطوعاً مقداره ديناران عن الاعلانات التجارية التي تعرض على شاشتها .

ب - يستوفي المجلس عن كل اعلان دائم بنار بالكهرباء أو بأية طريقة أخرى الرسوم التالية :

١ - دينار واحد اذا كانت مساحة الاعلان لا تتجاوز متراً مربعاً واحداً .

٢ - دينار واحد عن كل متر مربع أو كسوره بعد المتر المربع الأول .

ج - يستوفي المجلس عن كل اعلان آخر غير دائم الرسوم التالية :

١ - خمسمائة فلس اذا كانت مساحة الاعلان لا تتجاوز متراً مربعاً واحداً .

خمسمائة فلس عن كل متر اضافي آخر وكسور المتر بعد المتر المربع الاول .

د - ١ - يستوفي المجلس عن كل اعلان يوزع باليد مبلغ (٢٥٠) فلساً لمدة اسبوع من تاريخ التوزيع .

٢ - لا يجوز لاي شخص ان يعرض اي اعلان الا بعد ان يدفع للمجلس الرسم المستحق على ذلك الاعلان بمقتضى الفقرة السابقة .

المادة ١٤٤ - يقرر المجلس او معتمده الاولوية في عرض الاعلانات .

المادة ١٤٥ - يحق للمجلس ان يطلب نسخة من أي اعلان من الاعلانات المروضة بدون مقابل .

المادة ١٤٦ - لا يجوز لاي شخص ان يثبت باية لوحة او كنفك او مكان خصصه المجلس لعرض الاعلانات عليه وفقاً لاحكام هذا النظام او ان يشوهه او يكسره او يلوته .

المادة ١٤٧ - لا يجوز لاي شخص ان يزيل او يمزق او يشوه او يلف او يلوث اي اعلان من الاعلانات التي تعرض وفقاً لهذا النظام .

المادة ١٤٨ - لا يجوز لاي شخص ان يعرض اي اعلان ينار بالكهرباء بصورة متقطعة او اي اعلان او اذاعة بواسطة كراماتون او راديو او جهاز مكبر للصوت بصورة ظاهرة في اي شارع او مكان عام او على سيارة عمومية او تجارية الا بعد الحصول على موافقة المجلس خطياً .

المادة ١٤٩ - لا يجوز لاي شخص ان يعرض اعلاناً بشكل شريط يمتد من جهة من الشارع الى جهته الاخرى او بشكل اعلان تحمله او توزعه اية سيارة او شخص او ان يعرض اعلاناً في شكل لوحة يحملها شخص الاموافقة المجلس الخطية .

المادة ١٥٠ - لا يجوز لاي شخص ان يوزع باليد اية اعلانات ضمن حدود منطقة البلدية باستثناء الجرائد المرخصة او ملاحضه الا بموافقة المجلس الخطية .

المادة ٢٥١ - لا تسري احكام هذا الفصل من النظام على الاعلانات التي تعرضها الحكومة او يعرضها المجلس .

المادة ١٥٢ - يستوفي المجلس البلدي رسماً سنوياً عن كل آرمة او يافطة تعلق ضمن منطقة البلدية .

المادة ١٥٣ - يقدر الرسم السنوي لرخصة الآرمة او اليافطة ، على اساس مساحتها سواء كانت معلقة او منقوشة او مكتوبة او مدهونة على جدران العقار الخارجية او ابوابه او نوافذه ويقدر الرسم على اساس الفئات التالية :

فلس	دينار
٥٠٠	١
٧٥٠	١
١	١
٥٠٠	١

أ - عن كل آرمة او يافطة تبلغ مساحتها ربع متر مربع أو أقل

ب - عن كل آرمة او يافطة تتجاوز مساحتها ربع متر مربع ، ولكنها لا تزيد على المتر المربع

ج - عن كل آرمة او يافطة تتجاوز مساحتها متراً مربعاً ولا تتجاوز مترين مربعين

د - عن كل آرمة او يافطة تتجاوز مساحتها مترين مربعين ولا تتجاوز ثلاثة أمتار مربعة

هـ - نصف دينار عن كل متر مربع اضافي أو كسوزه بعد الاثارة الثلاثة المربعة الاولى

المادة ١٥٤ - لا يجوز وضع آرمة او يافطة في شارع او طريق عام او زقاق أو ساحة أو ميدان كما لا يجوز تعليقها على عقار بشكل يؤثر على حركة المرور أو يحجب النظر .

المادة ١٥٥ - تنفى أسماء وعناوين أصحاب المخازن أو المقار أو محال الأعمال ومشغليها المكتوبة على واجهات عرض الصنائع (القربانات) من الرسوم المقررة في هذا النظام .

الفصل الحادي والعشرون

رسوم المصلخ

المادة ١٥٦ - ١ - يستوفي مجلس البلدية الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ البلدية :

فلس	
٨٠	أ - عن كل رأس من الضأن أو الماعز
٥٠	ب - عن كل حمل أو جدي لا يزيد وزنه على (١٠) كيلو غرامات
٢٥٠	ج - عن كل عجل لا يزيد وزنه على (٣٠) كيلو غراماً
٤٠٠	د - عن كل عجل يزيد وزنه على (٣٠) كيلو غراماً ولكنه لا يتجاوز (٥٠) كيلو غراماً
٥٠٠	هـ - عن كل رأس من البقر لا يزيد وزنه على (١٢٠) كيلو غراماً
٦٠٠	و - عن كل رأس من البقر يزيد وزنه عن (١٢٠) كيلو غراماً ولكنه لا يتجاوز (٢٥٠) كيلو غراماً
٦٥٠	ز - عن رأس البقر الذي يزيد وزنه على (٢٥٠) كيلو غراماً

٢ - يدفع رسم قدره (٦٥٠) فلساً عن كل خنزير أو جمل يذبح ضمن منطقة البلدية ويخفف هذا الرسم إلى النصف إذا كان الخنزير أو الجمل لا يتجاوز عمره الستين .

٣ - بالإضافة إلى ما تقدم يدفع رسم قدره (٢٠) فلساً عن كل ذبيحة تنفخ في مسلخ البلدية بواسطة جهاز البلدية .

٤ - تدفع الرسوم المشار إليها في الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة إلى مجلس البلدية أو إلى معتمده أو الملتزم قبل اخراج الذبيحة من المسلخ .

٥ - ان الرسوم المستوفاة بمقتضى هذه المادة حسب وزنة الذبيحة تستوفي عند وزنها الصافي بعد فصل الرأس والرجلين والسقط وبعد سلخ الذبيحة وغسلها .

المادة ١٥٧ - يتولى عمال مجلس البلدية دفن جيف الحيوانات أو حرقها ويحق للمجلس البلدي أن يستوفي من صاحب الجيفة رسماً لا يتجاوز (٥٠٠) فلس عن كل جيفة مقابل نفقات التخلص منها .

الفصل الثاني والمشرون

المجاري وجور المراحض

المادة ١٥٨ - ان عمال ومستخدمي مجلس البلدية هم الذين يتولون تفريغ جور المراحض وتنظيف المجاري والمراحض منطقة البلدية .

المادة ١٥٩ - لا يجوز لأي شخص في منطقة البلدية أن يفرغ جورة مراحض أو أن ينظف مجروراً إلا بعد الحصول على إذن خطي بذلك من مجلس البلدية أو معتمده المفوض .

المادة ١٦٠ - ١ - يستوفي المجلس البلدي الرسوم التالية عن تفريغ جور المراحض أو المجاري :

أ - عن حمولة سيارة مجهزة بمضخة لا تقل سعتها عن أربعة أمتار مكعبة (دينار و ٥٠٠ فلس) داخل المدينة وذلك للحمولة الاولى والثانية وبمعدل دينار واحد لكل حمولة اضافية بعد الحمولة الثانية عندما تتم عملية التفريغ دفعة واحدة .

ب - المبلغ المتفق عليه مع الطالب لدى استعمال السيارة خارج المدينة .

٢ - إذا رأى مأمور الصحة أن من المستحسن من الوجهة الصحية استعمال طريقة اخرى لتفريغ جورة المراحض فيترتب على صاحبها أن يدفع الى مجلس البلدية المصاريف التي يتحملها في سبيل ذلك .

المادة ١٦١ - يجب دفع رسم لصندوق البلدية عن أي عمل طلب القيام به بمقتضى هذا الفصل من النظام قبل الشروع في ذلك العمل .

الفصل الثالث والمشرون

مراقبة الكلاب

المادة ١٦٢ - ١ - لا يجوز لأي شخص أن يقني كلباً في منطقة البلدية ما لم يكن ذلك الكلب مرخصاً من قبل البلدية وفي طو لوعة نمرة معدنية صادرة عن المجلس البلدي .

٢ - يحق للبلدية الاستيلاء على أي كلب غير مرخص واتلافه .

المادة ١٦٣ - بالرغم مما ورد في المادة (١٦٢) من هذا النظام يجوز لكل شخص يقوم بزيارة مؤقتة لمنطقة البلدية مصطحباً كلباً وكل شخص يقيم في ذات المنطقة يحتفظ بـ كلب مدة مؤقتة من الزمن أن يحتفظ بذلك مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً دون أن يكون ذلك الكلب مرخصاً كما سبق بشرط أن يقني الكلب المذكور مزبوطاً بطوق في رقبته ربطاً محكماً عندما يكون في مكان عام داخل منطقة البلدية .

المادة ١٦٤ - يستوفي المجلس البلدي رسماً قدره ستمائة فلس عن رخصة الكلب لمدة سنة .

المادة ١٦٥ - بالرغم مما ورد في المادة (١٦٤) يجوز للمجلس البلدي منح الرخص مجاناً :

أ - لكل راع يتولى قطعياً من المواشي - على أن لا يتجاوز عدد الكلاب المرخصة على هذه الصورة الاثنين .

ب - لكل ضرير عن كل كلب يستعمله كدليل له .

المادة ١٦٦ - يجوز للمجلس البلدي أن يرفض منح أي شخص رخصة باقتناء كلب ضمن منطقة البلدية أو أن يسحبها من الشخص الممنوحة له إذا ثبت لديه أن الكلب شرس الطباع أو خطر على الامن العام أو يسبب ازعاجاً للآخرين بكثرة نبحه أو مهاجمته للأشخاص ويحق للمجلس اتلافه .

المادة ١٦٧ - ١ - إذا رفض المجلس إصدار رخصة لأي كلب أو سحبت الرخصة الصادرة له وجب على صاحبه أن يودعه خلال أربعة أيام في بيت الكلاب التابع للمجلس البلدي . ويجري التصرف بذلك الكلب وفقاً لما يوعز به الطبيب البيطري وفي حالة تخلف صاحبه عن ذلك يحق للمجلس الاستيلاء عليه واتلافه .

٢ - إذا كان لشخص كلب أودع في بيت الكلاب التابع للبلدية بسبب رفض اصدار رخصة له أو بسبب سحب رخصته يحق للبلدية أن تستوفي من صاحبه مقابل ايوائه واطعامه مبلغ مائة فلس يومياً .

المادة ١٦٨ - ١ - مع مراعاة أحكام المواد ١٦٤ و ١٦٦ و ١٦٧ من هذا النظام إذا وجد كلب غير مرخص في منطقة البلدية أو لم يكن في عنقه طوق يحمل لوحة النمرة المعدنية يقوم مأمور البلدية أو الشرطة بالقبض على ذلك الكلب وإيداعه في بيت الكلاب التابع للبلدية ويشترط في ذلك انه إذا تعذر القبض على الكلب فيجوز لمأمور البلدية أو الشرطة القضاء عليه حال رؤيته .

٢ - كل كلب وضع في بيت الكلاب التابع للبلدية وفقاً لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة يحجز مدة ثمان واربعين ساعة ويقضي عليه إذا لم يطالب به صاحبه خلال هذه المدة ويشترط في ذلك دائماً أنه إذا كان مظهر الكلب يدل على أنه ذو قيمة وكان ثمة ما يدعو الى الاعتقاد بأنه مرخص بالرغم من عدم وجود طوق في عنقه يحمل لوحة النمرة كما ذكر سابقاً يجوز تمديد مدة الحجز لغاية سبعة أيام .

المادة ١٦٩ - يجوز لصاحب الكلب الذي قبض عليه أو حجز وفقاً لأحكام المادة السابقة أن يسترد كلبه خلال المدة المبينة في المادة المذكورة لدى إبراز رخصة ذلك الكلب ودفع رسم للمجلس البلدي أو لوكيله المفوض قدره مائة فلس في اليوم لقاء اطعام الكلب وایوائه والعناية به . إذا وافقت البلدية على ذلك .

المادة ١٧٠ - يحتفظ المجلس البلدي بسجل من أجل الغايات المقصودة من هذا الفصل من النظام تدرج فيه جميع التفاصيل المتعلقة بكل كلب صدرت له رخصة ويقضي على صاحب الكلب أن يزود المجلس بما يطلبه من التفاصيل .

هكذا من أشهر

الفصل الرابع والعشرون

احكام عامة

المادة ١٧١ - ١ - لا يجوز لأي شخص أن يضع بسطة أو طاولة أو كرسيًا أو أية مواد أخرى في أي شارع أو على أي رمب إلا إذا كان مصرحاً له خطياً بذلك من قبل مجلس البلدية .

٢ - يجوز للمجلس البلدي أن يمتنع عن اعطاء أي تصريح أو أن يمنحه مقيداً بالشروط التي يستصوب فرضها وأن يلغي التصريح بعد صدوره إذا تبين له أن الشخص المعني قد خالف الشروط التي أعطي التصريح بموجبها .

٣ - لا يصدر أي تصريح كما ذكر من شأنه أن يعيق حرية المرور أو يسبب إزعاجاً للمجاورين .

٤ - يستوفي مجلس البلدية من يصدر إليه تصريح بمقتضى الفقرة (١) أعلاه رسماً قدره خمسة دنانير في السنة من أجل القيام بوضع طاولات أو كراسي على الارصفة ودبابرين في الحالات الأخرى ولا يرد هذا الرسم كله أو بعضه فيما لو لغي التصريح .

المادة ١٧٢ - ١ - يستوفي المجلس البلدي الرسوم التالية :

فلس	دينار
أ - عن التصديق على نسخة مشروع تنظيم المدينة الهيكلية أو التفصيلي أعدت على نفقة الطالب سواء أكان المشروع موافقاً عليه أم مودعاً في دائرة البلدية بمقتضى قانون تنظيم المسكن المعمول به من حين إلى آخر في المملكة الأردنية الهاشمية	٥٠٠
ب - عن الموافقة على نسخة أية خارطة أخرى أعدت على نفقة الطالب	٥٠٠
ج - عن اصدار نسخة موافق عليها لمستند لا يزيد على ٣ صفحات من الحجم الكامل	٥٠٠
د - عن كل ٣ صفحات أخرى بعد الثلاث الأولى أو أي جزء منها	٣٠٠
هـ - عن اصدار أية شهادة أخرى أو مستند آخر أو ختمه بخاتم البلدية	٥٠٠
٢ - يستوفي المجلس البلدي عن تقديم كل لوحة يقتضيها هذا النظام مبلغ	١٠٠

المادة ١٧٣ - ١ - باستثناء ما ورد عليه نص خاص في هذا النظام :

- ١ - ينتهي العمل بأية رخصة صادرة بموجب هذا النظام في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار من كل سنة .
- ٢ - إذا صدرت رخصة بموجب هذا النظام بعد اليوم الثلاثين من شهر أيلول من أية سنة فيستوفى نصف الرسم المقرر عن الرخصة .

٣ - يكون استيفاء الرسوم السنوية التي ينص عليها هذا النظام للسنة المبتدئة في ١ نيسان والمنتهاية في ٣١ آذار من كل عام .

المادة ١٧٤ - يحق للمجلس البلدي الامتناع عن اصدار أية رخصة لأي شخص كان كما يحق له سحب أية رخصة بعد اصدارها للأسباب التي يراها داعية لذلك . ولا تماد أية رسوم كانت قد دفعت للبلدية بسبب سحب الرخصة من صدرت له .

المادة ١٧٥ - تعتبر الرخص الصادرة بموجب الأنظمة السارية المفعول قبل بدء العمل بهذا النظام أنها رخص قانونية سارية المفعول إلى آخر المدة الصادرة من أجلها .

المادة ١٧٦ - يحق للمجلس البلدي تخفيض أي رسم مفروض بموجب هذا النظام أو الاعفاء منه كلياً تشجيعاً للبيئات والجمعيات الخيرية والثقافية والرياضية أو مراعاة لفقر الشخص المكلف .

المادة ١٧٧ - ١ - يجوز للمجلس البلدي تازيم أي سوق من أسواق البلدية والتعاقد مع الأشخاص والشركات على جباية أي رسم يحق للمجلس تحصيله بموجب هذا النظام ويعتبر دفع الرسوم للمتزمين كأنه تم للمجلس البلدي .

٢ - يقتضي على كل ملتزم لأية رسوم بلدية أن يحمل أثناء ممارسته عمله شهادة تحمل خانم البلدية وتوقيع رئيسها تشير بأنه مفوض من قبل المجلس بتحصيل الرسوم التي تعهد بتحصيلها ويترتب على الملتزم إبراز شهادته هذه عند الطلب .

المادة ١٧٨ - يحق للمجلس البلدي تحميل جميع النفقات والعوائد والرسوم التي تستوفي لصالح البلدية عملاً بهذا النظام بما في ذلك النسبة المئوية المقررة على المالكين بالطريقة ذاتها التي تحصل بها أموال البلدية حسب قانون البلديات .

المادة ١٧٩ - يترتب على كل صاحب أية عمارة سواء كانت معدة للسكن أو للمكاتب أو غيرها ويقم فيها أو يشغلها أكثر من ثلاثة مستأجرين أن يضع إشارات كهربائية في جميع مداخل العمارة وفق أدرجها وإبائها بحيث تبقى هذه المداخل والأدراج والأبواب مضائة من المساء إلى منتصف الليل .

المادة ١٨٠ - كل من اعتدى على أي مصباح كهربائي في أية عمارة أو شارع أو مكان عام أو عطلة أو أطفاله أو أزال قطعة منه يعتبر مخالفاً لهذا النظام .

المادة ١٨١ - ان الاشعارات والاختارات والاعلانات والأوامر وسائر المستندات التي يتطلب هذا النظام أو يجبر تبليغها تعتبر أنها بلغت حسب الأصول إذا سلمت للشخص المطلوب إرسالها إليه أو إذا تركت في المكان المعروف أنه كان يقيم فيه أخيراً أو إذا سلمت هي أو نسخة عنها إلى أي شخص يشغل المقار إذا كان المطلوب هو إرسالها إلى مالك المقار أو ساكنه أو بتلقيها في مكان ظاهر من المقار إذا تعذر إيجاد شخص فيه يمكن تبليغها له ويجوز تبليغها أيضاً بالبريد المسجل وإذا أرسلت بالبريد المادي تعتبر أنها بلغت في الموعد الذي يصل فيه الكتاب المتضمن الاشعار إلى الشخص المرسل إليه وفقاً لسير البريد المعتاد ولا تباث هذا التبليغ يكفي أن يقدم الدليل على أن الاشعار أو الاخطار أو الاعلان . أو الأمر أو المستند الآخر قد عنون بالعنوان الصحيح وأرسل بالبريد وكل اشعار أو اخطار يتطلب هذا النظام تبليغه إلى مالك المقار أو ساكنه يجوز أن يعنون بكتابة لفضلة (مالك) أو عبارة (ساكن المقار) المبحوث عنه (مع ذكر اسم المقار) دون حاجة إلى ذكر أي اسم أو وصف آخر .

المادة ١٨٢ - ١ - ١ - كل من قام بأي عمل مخالف لأي نص في هذا النظام .

ب- وكل من تخلف عن العمل بموجب أي إخطار يكون قد وجهه إليه المجلس عملاً بمقتضيات هذا النظام وطلب منه بموجبه القيام بأي عمل أو بالتوقف عن أي عمل ضمن المدة التي يحددها المجلس في إخطاره .

ج- وكل من قام بعمل خلافاً للتعليمات التي يصدرها إليه المجلس بموجب أحكام هذا النظام .

يعتبر أنه ارتكب مخالفة بلدية وبمقاب في حالة عدم ورود نص على عقوبة خاصة بتلك المخالفة بمرأه لا تتجاوز عشرة دنائير .

٢ - في حالة تكرار المخالفات يجوز للمجلس أن يقدم المخالف للمحكمة المرة تلو المرة .

المادة ١٨٣ - يحق للمجلس البلدي أن يقوم بأي عمل يطلب من أي شخص القيام به بموجب أحكام هذا النظام ويتخلف عن القيام به وبأن يطالب ذلك الشخص بجميع النفقات التي يتكبدها في هذا السيل وفقاً للمادة (١٧٨) من هذا النظام .

المادة ١٨٤ - يلغى نظام بلدية رام الله لسنة ١٩٤١ مع جميع ما طرأ عليه من تعديلات أو أي نظام آخر إلى المدي الذي تكون فيه أحكامه منافية لأحكام هذا النظام ويشترط في ذلك أن كافة العقود والتعهدات والأعمال التي أجراها مجلس في بلدية رام الله وفقاً للصلاحيات المخولة لذلك المجلس أو تلك الرتبة بمقتضى أي نظام ملغى تبقى نافذة المفعول خلال مدة العمل بتلك العقود أو التعهدات ويطبق عليها هذا النظام إلى الدرجة التي تستلزم ذلك .

١٩٦١/٥/٨

أحمد بن طلال

وزير الخارجية موسى قاصر	وزير الداخلية فلاح المداحنة	قاضي القضاة وزير التربية والتعليم محمد الأمين الشنقيطي	رئيس الوزراء بهجت التلهوني
وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية وزير الدفاع بالوكالة وصفي مبرزا	وزير الصحة جميل التوتوني	وزير المالية هاشم الجيوسي	
وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي نصوح الطاهر	وزير الاقتصاد الوطني رفيق الحسيني	وزير الاشغال العامة يعقوب فحمر	وزير المدلية محمد علي الجبري

فهد السيد الشريف، الملكة لندرونية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (٢) للمادة ٢٣ من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٥/١٩٦١ .

أمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٦١

نظام رسوم المحاكم المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم المحاكم المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع نظام رسوم المحاكم رقم (٤) لسنة ١٩٥٢ الذي يشار إليه فيما يلي بالنظام الاسلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلى المادة (٤٨) من جدول الرسوم الملحق بالنظام الاسلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ٤٨ - تستوفي المحاكم لحساب نقابة المحامين النظاميين رسماً قدره (٥٠٠) فلس عن وكالة المحامي التي تبرز او يستند اليها في اية قضية في كل درجة من درجات المحاكمة في جميع المحاكم على درجاتها وانواعها وعند تنفيذ الاحكام لدى دوائر الاجراء والظهور لدى النيابة العامة ويستثنى من ذلك رسم ايراز وكالات المحامين او الاستناد اليها عند تقديم الدعاوي الصلحية بحيث يكون مقدار الرسم الواجب استيفاؤه عند تقديم هذه القضايا (٣٠٠) فلس وتعتبر الرسوم المستوفاة بموجب هذه المادة امانة ترد لنقابة المحامين النظاميين وفقاً للاصول المالية المتبعة .

١٩٦١/٥/١١

أحمد بن طلال

وزير الخارجية موسى قاصر	وزير الداخلية فلاح المداحنة	قاضي القضاة وزير التربية والتعليم محمد الأمين الشنقيطي	رئيس الوزراء بهجت التلهوني
وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية وزير الدفاع بالوكالة وصفي مبرزا	وزير الصحة جميل التوتوني	وزير المالية هاشم الجيوسي	
وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي نصوح الطاهر	وزير الاقتصاد الوطني رفيق الحسيني	وزير الاشغال العامة يعقوب معمر	وزير المدلية محمد علي الجبري